

---

تقرير رئيس الصندوق بشأن  
قرض مقترح تقديمه  
إلى جمهورية زامبيا من أجل  
مشروع الشمول المالي من أجل بناء القدرة على الصمود والابتكار

رقم المشروع: 2000004924

---

الوثيقة: EB 2024/143/R.5

بند جدول الأعمال: 3(أ)(1)(ب)(1)

التاريخ: 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2024

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للموافقة

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الواردة في الفقرة 55.

---

الأسئلة التقنية:

**Edith Kirumba**

المديرة القطرية

شعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية

البريد الإلكتروني: e.kirumba@ifad.org

**Sara Mbago-Bhunu**

المديرة الإقليمية

شعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية

البريد الإلكتروني: s.mbago-bhunu@ifad.org

---

## جدول المحتويات

ii	خريطة منطقة المشروع
iii	موجز التمويل
1	أولاً- السياق
1	ألف- السياق الوطني والأساس المنطقي لمشاركة الصندوق
3	باء- الدروس المستفادة
3	ثانياً- وصف المشروع
3	ألف- الأهداف، والمنطقة الجغرافية للتدخل، والمجموعات المستهدفة
4	باء- المكونات والحصائل والأنشطة
4	جيم- نظرية التغيير
5	دال- المواءمة والملكية والشراكات
5	هاء- التكاليف والفوائد والتمويل
10	ثالثاً- إدارة المخاطر
10	ألف- المخاطر وتدابير التخفيف منها
10	باء- الفئة البيئية والاجتماعية
11	جيم- تصنيف المخاطر المناخية
11	دال- القدرة على تحمل الديون
11	رابعاً- التنفيذ
11	ألف- الإطار التنظيمي
12	باء- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم، وإدارة المعرفة، والتواصل
13	جيم- خطط التنفيذ
14	خامساً- الوثائق القانونية والسند القانوني
14	سادساً- التوصية

فريق تنفيذ المشروع	
Sara Mbago-Bhunu	المديرة الإقليمية:
Edith Kirumba	المديرة القطرية:
Jonathan Agwe	الموظف التقني الرئيسي:
Khadidiatou Ndongue	موظفة المالية:
Marie Clarisse Chanoine	أخصائية المناخ والبيئة:
Felister Munyua	موظفة الشؤون القانونية:

## خريطة منطقة المشروع



إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بتقسيم الحدود أو الترخوم أو السلطات المختصة بها.  
أعد هذه الخريطة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية | 2024-06-25



## موجز التمويل

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	المؤسسة المبادرة:
جمهورية زامبيا	المقترض/المتلقي:
وزارة المالية والتخطيط الوطني	الوكالة المنفذة:
49.87 مليون دولار أمريكي	إجمالي تكلفة المشروع:
8.9 مليون دولار أمريكي	قيمة القرض المقدم من الصندوق [نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء]:
تيسيرية للغاية: مدة القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات، ويتحمل رسم خدمة قدره 0.75 في المائة سنويا بالدولار الأمريكي (تعديلات للقروض بعملة واحدة)	شروط القرض المقدم من الصندوق:
القطاع الخاص، شركاء استراتيجيون (يجري تحديدهم لاحقاً)	الجهات المشاركة في التمويل:
القطاع الخاص: 12.3 مليون دولار أمريكي	قيمة التمويل المشترك:
الشركاء الاستراتيجيون: 0.3 مليون دولار أمريكي	شروط التمويل المشترك:
نقداً، تمويل مشترك مواز في شكل قرض	مساهمة المقترض/المتلقي:
2.2 مليون دولار أمريكي	مساهمة المستفيدين:
5 ملايين دولار أمريكي	فجوة التمويل:
21.1 مليون دولار أمريكي	قيمة التمويل المناخي المقدم من الصندوق:
12.9 مليون دولار أمريكي	المؤسسة المتعاونة:
بإشراف مباشر من الصندوق	

## أولاً- السياق

### ألف- السياق الوطني والأساس المنطقي لمشاركة الصندوق

#### السياق الوطني

- 1- **السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي.** تتعافى زامبيا من فترة من النمو الاقتصادي البطيء (2015-2018)، الناجم عن ارتفاع التضخم، والزيادة السريعة في الدين العام، وانخفاض أسعار النحاس، والجفاف المرتبط بظاهرة النينيو والذي أدى إلى ضعف المحاصيل. وانخفض التضخم تدريجاً من 22 إلى 10.9 في المائة بين عامي 2021 و2023،<sup>1</sup> بينما نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.8 في المائة في عام 2023، ليصل إلى 28.16 مليار دولار أمريكي و1 369 دولاراً أمريكياً من الدخل القومي الإجمالي للفرد. ولا يزال اقتصاد البلد يعتمد بشكل مفرط على النحاس في الإيرادات الضريبية واحتياجات العملات الأجنبية.
- 2- وأثر عدم استقرار الاقتصاد الكلي على القطاع المالي، ولا سيما على توافر التمويل للقطاع الخاص وتكاليفه، بما في ذلك الزراعة. وبسبب العجز المالي، أدى الاقتراض الحكومي إلى مزاحمة الإقراض للقطاع الإنتاجي الذي لم يتلق سوى 27.7 في المائة من إجمالي الإقراض في عام 2022.<sup>2</sup> وبلغت حصة ائتمان القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي 10 في المائة فقط، مقابل متوسط 34.5 في المائة<sup>3</sup> في منطقة جنوب الصحراء الكبرى.
- 3- **الفقر وانعدام الأمن الغذائي وزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة.** في عام 2023، بلغ مؤشر التنمية البشرية في زامبيا 0.559، لتحل المرتبة 153 من بين 193 بلداً.<sup>4</sup> ويعاني البلد مستويات عالية من الفقر وانعدام المساواة، حيث يعيش 60 في المائة من السكان تحت خط الفقر، وبلغ مؤشر جيني 51.2 في عام 2022. وقد ازداد الفقر في الريف زيادة طفيفة، من 76.6 في المائة في عام 2015 إلى 78.8 في المائة في عام 2022، أي أعلى بمقدار 2.5 مرة من الفقر في المناطق الحضرية (31.9 في المائة). ولا يزال انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية مرتفعاً: يعاني 31 في المائة من السكان من نقص التغذية، وتعاني نسبة مماثلة من الأطفال دون سن الخامسة التقرم. ولا تزال الزراعة المصدر الرئيسي لكسب عيش 2.3 مليون أسرة معيشية ريفية<sup>5</sup>، بما في ذلك 1.65 مليون من المزارعين الريفيين أصحاب الحيازات الصغيرة.<sup>6</sup>
- 4- **الإطار الاستراتيجي الوطني.** تحدد خطة التنمية الوطنية الثامنة لزامبيا (للفترة 2022-2026) تنويع الزراعة كمحرك رئيسي للتحوّل الاقتصادي واستحداث فرص العمل.<sup>7</sup> وتشمل الاستراتيجيات الأخرى الاستراتيجية الوطنية الثانية للشمول المالي (2024)، وبرنامج التحوّل الزراعي الشامل (للفترة 2023-2033)، وخطة التكيف الوطنية (2023)، والسياسات الوطنية بشأن المساواة بين الجنسين (2023)، والشباب (2024)، وتنمية المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة (2023).

<sup>1</sup> مجموعة البنك الدولي، بيانات زامبيا.

<sup>2</sup> بنك زامبيا، التقرير السنوي (2023).

<sup>3</sup> <https://data.worldbank.org/indicator/FS.AST.PRVT.GD.ZS?locations=ZG> accessed on 28 July 2024

<sup>4</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في زامبيا، أطلع عليه في 27 أغسطس/آب 2024.

<sup>5</sup> وكالة الإحصاء الزامبية، تعداد السكان والمسكن (2022).

<sup>6</sup> وفقاً لتقييم الفقر في زامبيا لعام 2022، بحسب وكالة الإحصاء الزامبية.

<sup>7</sup> <https://www.sh.gov.zm/wp-content/uploads/2022/09/EIGHTH-NATIONAL-DEVELOPMENT-PLAN-2022-2026-05-07-2022.pdf> - الصفحتان 28 و34.

## الجوانب الخاصة المتعلقة بأولويات التعميم المؤسسي في الصندوق

- 5- تماشياً مع التزامات التعميم في الصندوق، صُنِفَ المشروع على أنه:
- يشمل التمويل المناخي؛
  - يفضي إلى التحول في المنظور الجنساني؛
  - يراعي الشباب؛
  - يشمل القدرة على التكيف
- 6- **المنظور الجنساني.** تشكل النساء أكثر من 50 في المائة من السكان في زامبيا، وتعمل النساء 27 في المائة من جميع الأسر المعيشية. وعلى الرغم من أن النساء يشكلن حوالي نصف العاملين في الزراعة، إلا إن معظمهن يشاركن كعاملات في الأسرة أو يعملن في أنشطة غير رسمية وموسمية تشكل تحدياً للاستقرار الاقتصادي والمالي.
- 7- **الشباب.** يمثل الشباب – الذين تراوح أعمارهم بين 19 و34 عاماً – 26.7 في المائة من السكان (2.67 مليون امرأة و2.69 مليون رجل). وعلى الرغم من أنهم يمثلون 56.2 في المائة من إجمالي القوة العاملة ويشكلون جزءاً رئيسياً من المجتمع الزامبي، غير أنهم يواجهون تحديات اجتماعية واقتصادية كبيرة، مثل: (1) محدودية فرص الحصول على التعليم؛ (2) عدم كفاية المهارات اللازمة للحصول على فرص عمل لائقة؛ (3) ارتفاع مستويات البطالة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك تصور اجتماعي ثقافي سلبي عن الشباب (خصوصاً في المناطق الريفية) الذين غالباً ما يُنظر إليهم على أنهم عابرون/غير موثوقين، وكسالي، وغير مسؤولين وغير جديرين بالانتماء.
- 8- **بناء القدرة على التكيف.** تواجه زامبيا صدمات مناخية متكررة وشديدة مثل الفيضانات المفاجئة، والجفاف، ودرجات الحرارة القصوى، ونوبات الرطوبة والجفاف، والتي تشكل تهديدات خطيرة للأمن الغذائي وسبل العيش وتؤدي إلى انقطاع متكرر للتيار الكهربائي المتكرر.
- الأساس المنطقي لمشاركة الصندوق**
- 9- لا تزال التحديات التي تواجه الشمول المالي في المناطق الريفية في زامبيا كبيرة، على الرغم من إحراز بعض التقدم في السنوات الأخيرة. فقد اتسع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية بسرعة في المناطق الحضرية، ولكن المناطق الريفية تخلفت عن الركب، إذ لم ترتفع نسبة الشمول المالي إلا بشكل طفيف – من 50.1 إلى 56.9 في المائة – بين عامي 2015 و2020. وتؤكد هذه الفجوة الأخذ في الاتساع العوائق المنهجية التي تواجهها المجموعات الريفية في الوصول إلى الائتمان والإدخار ومنتجات التأمين. وعلى الرغم من أن المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة يشكلون نسبة كبيرة من السكان الريفيين، فإن 0.5 في المائة منهم فقط حصلوا على ائتمان زراعي رسمي في عام 2023، ولا يزال 40 في المائة منهم مستبعدة مالياً بصورة كاملة. وتواجه المؤسسات الريفية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة عوائق مماثلة، حيث إن 6.5 في المائة فقط لديها حسابات مصرفية، وأقل من 8 في المائة منها سعى إلى الحصول على قروض رسمية بين عامي 2017 و2022.
- 10- وتتفاقم هذه التحديات الريفية بسبب زيادة تواتر الصدمات المتصلة بالمناخ، مثل الجفاف والفيضانات، والتي تهدد سبل عيش 60 في المائة من السكان الذين يعتمدون على الزراعة. كما أن الأسر المعيشية الريفية ضعيفة في وجه المخاطر المرتبطة بالأسواق وعدم استقرار الاقتصاد الكلي. وتؤثر أوجه انعدام المساواة الاجتماعية التي تؤثر على الوصول إلى الأراضي والعمالة والأسواق بشكل غير متناسب على النساء والشباب، الذين لا تزال إمكاناتهم للمساهمة في تنمية زامبيا غير مستغلة بشكل كبير. وعلاوة على ذلك، لا تزال قضايا مثل العنف الجنساني تعيق المشاركة الاقتصادية الكاملة للمرأة، حيث أبلغت 52 في المائة من النساء عن تعرضهن

للعنف الجسدي. وتسلب هذه التحديات المتداخلة الضوء على الحاجة الملحة إلى تدخل الصندوق من خلال مشروع الشمول المالي من أجل بناء القدرة على الصمود والابتكار الذي يسعى إلى تعزيز الشمول المالي كطريق إلى القدرة على الصمود، والتمكين والنمو الاقتصادي للمجتمعات المحلية الريفية.<sup>8</sup>

## باء- الدروس المستفادة

11- يستند مشروع الشمول المالي من أجل بناء القدرة على الصمود والابتكار إلى الدروس المستفادة من برنامج توسيع التمويل الريفي، وعمليات التمويل الريفي الأخرى وأنواع أخرى من المشروعات في زامبيا، وكذلك من تقييم مجموعة المشروعات التي اختتمت مؤخرا بشأن التمويل الريفي في إقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية. وهي تشمل ما يلي:

- يمكن لبناء نقاط وصول للجيل الأول من الخدمات المالية الرقمية من خلال شبكات الوكلاء والأموال المتنقلة أن يعزز التقدم السريع في الشمول المالي، وخصوصا في المناطق الريفية التي لا يوجد فيها مقدمو خدمات مالية رسمية أو حيث وجود مقدمي الخدمات المالية الرسمية محدود. كما أنها تمهد الطريق لمزيد من الخدمات المالية من الجيل الثاني التي تركز على العميل وتستجيب للاحتياجات المحددة للمجموعات المستهدفة.
- لا تستجيب الخدمات المالية الرقمية العامة التي تعتمد على الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول للعديد من الاحتياجات المحددة لمختلف المجموعات الريفية، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى انخفاض استخدام الحسابات. وهذه الفجوة يمكن أن تعالجها الخدمات المالية التي تركز على العميل والمصممة خصيصا لتلبية احتياجات أصحاب الحيازات الصغيرة، والنساء والشباب ومتطلبات قطاعات وأغراض محددة مثل الزراعة، والتكنولوجيات الذكية مناخيا والتكنولوجيات الخضراء. ويعد تطوير هذه الخدمات وطرحها مكلفا ومحفوفا بالمخاطر في ما يتعلق بمقدمي الخدمات المالية من القطاع الخاص.

## ثانيا- وصف المشروع

### ألف- الأهداف، والمنطقة الجغرافية للتدخل، والمجموعات المستهدفة

12- يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في تحسين فرص الحصول على الخدمات المالية واستخدامها لتعزيز القدرة على الصمود والنمو الأخضر لنظم الإنتاج الريفي، وسلاسل القيمة وسبل عيش فقراء الريف من الرجال، والنساء والشباب. ويتواءم المشروع مع الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016-2025، وأولويات التعميم وبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للفترة 2019-2024، الذي يركز على التنمية الريفية، والشمول المالي، والتكيف مع المناخ، وسبل العيش المستدامة.

13- **منطقة المشروع.** سيركز المشروع على المناطق الريفية التي تعاني نقص الخدمات في جميع أنحاء البلد، والتي سيجري تحديدها من خلال عملية يقودها الطلب وتسترشد بمعايير اختيار واضحة وترتيبات تقاسم التكاليف. وسيحقق توسيع نقاط الوصول المالية الرسمية من خلال مرفق للابتكار والتواصل. وسيجري إنشاء ثلاث نوافذ. وستركز النافذة 1 على المقاطعات الريفية المستبعدة ماليا والتي سيجري تحديدها بالتعاون مع بنك زامبيا وهيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في زامبيا عند بدء المشروع. وستنشر الخدمات المالية التي تركز على العميل للزراعة، والمؤسسات الريفية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة، والتخصير والقدرة على الصمود في وجه المناخ (في إطار النافذتين 2 و3 من مرفق الابتكار والتواصل، مرفق التمويل المختلط)

<sup>8</sup> البنك الدولي، تعزيز تنمية المهارات لدى الشباب في زامبيا (2023).

في المناطق الريفية الفقيرة التي تتوفر فيها البنية التحتية والخدمات المالية والاقتصادية الأساسية، وحيثما يوجد طلب وقدرة استيعابية للخدمات المالية.

14- **المجموعة المستهدفة.** يشمل التواصل الذي يقوم به المشروع 370 110 مستفيدين من خلال الوصول المحسن إلى الخدمات المالية وفرص العمل المستحدثة، وتحديدًا 315 511 مستفيدًا من خلال الوصول إلى الخدمات المالية و54 599 مستفيدًا من خلال استحداث فرص عمل (باستثناء المستفيدين من كليهما). ومع متوسط حجم الأسرة المعيشية الذي يبلغ خمسة أفراد، يبلغ إجمالي عدد أفراد الأسر المعيشية المستفيدين 1 850 550 فردًا (16 في المائة من جميع الأسر المعيشية الريفية).

15- وسيستخدم المشروع قائمة من تدابير الاستهداف المحدد لضمان أن تروج استثمارات المشروع وخدماته الشمول المالي المستدام في المناطق الريفية، والقدرة على الصمود، والحد من الفقر، والأمن الغذائي للمجموعات الفقيرة والمستبعدة مثل أصحاب الحيازات الصغيرة، والنساء، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيرهم من المجموعات الضعيفة.

## باء- المكونات والحصائل والأنشطة

16- سيتضمن المشروع المكونات والمكونات الفرعية التالية:

**المكون 1: تحسين توافر واستيعاب الخدمات المالية الريفية المستدامة التي تركز على العميل.**

- المكون الفرعي 1-1: المنتجات المبتكرة وآليات التوصيل المبتكرة للتوعية الريفية الشاملة.
- المكون الفرعي 1-2: زيادة فرص الحصول على التمويل الميسور للزراعة والاستثمار الأخضر.

**المكون 2: تعزيز البيئة التمكينية للخدمات المالية الريفية الشاملة.**

**المكون 3: تنسيق المشروع وإدارته، والرصد والتقييم، وإدارة المعرفة.**

## جيم- نظرية التغيير

17- يستهدف المشروع الرجال والنساء والشباب الريفيين الضعفاء الذين يواجهون تحديات كبيرة تتعلق بتغير المناخ، والأزمات الصحية، وضعف الاندماج في الأسواق وسلاسل القيمة. وتمثل الزراعة المصدر الرئيسي لدخلهم، وغالبًا ما تُستكمل بأنشطة خارج المزرعة. ومع ذلك، لا يزال الشمول المالي في المناطق الريفية منخفضًا، حيث يفتقر العديد من المناطق إلى نقاط وصول مالية رسمية. وغالبًا ما تقتل الخدمات المالية المتاحة في تلبية الاحتياجات المحددة للزراعة، والتكيف مع المناخ، ومجموعات مثل أصحاب الحيازات الصغيرة، والنساء والشباب. ويحد هذا النقص في الخدمات المالية التي تركز على العميل من قدرتهم على إدارة المخاطر، والاستثمار في الأنشطة الاقتصادية واعتماد تكنولوجيات ذكية مناخياً. وتشمل القضايا الأساسية محدودية انتشار الخدمات المالية الريفية، وارتفاع تكاليف التمويل، وانخفاض قدرة مقدمي الخدمات المالية على تقديم المنتجات ذات الصلة، وعدم الإلمام بالمسائل المالية، وعدم كفاية بيئة السياسات للتمويل الريفي الشامل.

18- ويهدف المشروع إلى معالجة هذه التحديات من خلال بناء قدرات مقدمي الخدمات المالية لتوسيع نطاق وصولهم إلى المناطق الريفية وتقديم منتجات مالية مصممة خصيصًا. ومن خلال مرفق الابتكار والتواصل، سيدعم المشروع مقدمي الخدمات المالية في تطوير وطرح خدمات مالية مبتكرة، ولا سيما في مجال الزراعة والاستثمارات الذكية مناخياً، مع خفض التكاليف على المستخدمين النهائيين. كما سيجري إنشاء مرفق تمويل مختلط لحشد أموال إضافية من القطاع الخاص وخفض أسعار الفائدة للسكان الريفيين. ولضمان استخدام هذه الخدمات المالية بفعالية، سيعزز المشروع الإلمام بالمسائل المالية والرقمية، مركزًا على النساء، والشباب وأصحاب الحيازات الصغيرة، مع تعزيز مهارات الأعمال التجارية واعتماد التكنولوجيا الخضراء.



## دال- المواعمة والملكية والشراكات

- 19- سيساهم المشروع في تحقيق الأهداف 1 و2 و5 و8 و13 من أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، يتواءم المشروع مع الإطار الاستراتيجي للصندوق، وأولويات التعميم، وبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للفترة 2019-2024 في التركيز على التنمية الريفية، والشمول المالي، والتكيف مع المناخ، وسبل العيش المستدامة. ويتوافق أيضا المشروع مع سياسات الصندوق واستراتيجياته بشأن التمويل الريفي الشامل (2021)، واستهداف الفقر (2023)، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (2021)، والقطاع الخاص (2011)، والبيئة وتغير المناخ (2019-2025)، وإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي (2021).
- 20- ويتواءم المشروع بالكامل مع خطة التنمية الوطنية الثامنة لزامبيا وخطة رؤية 2030، ويدعم برامج في تعزيز الزراعة والإنتاجية، وإضافة القيمة، والشمول المالي، والقدرات الرقمية، وتنمية المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة، والنمو الأخضر، والقدرة على الصمود في وجه المناخ. وهو يدعم استراتيجيات وطنية رئيسية، مثل: (1) الاستراتيجية الوطنية الثانية للشمول المالي 2024-2028 التي تركز على الشمول المالي الريفي، ودعم الزراعة والأعمال التجارية الصغيرة، والوصول إلى المجموعات المحرومة من الخدمات، وتعزيز التمويل الأخضر؛ (2) السياسة الزراعية الوطنية (2012-2030) وخطة الاستثمار ذات الصلة (2022-2026) ومرفق التمويل المستدام الذي أُطلق في عام 2023؛ (3) السياسة الوطنية المنقحة لتنمية المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة (2023)؛ (4) السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين (2023)؛ (5) قانون التوظيف في زامبيا (2019)؛ (6) السياسة الوطنية للشباب (2024)؛ (7) خطة التكيف الوطنية لزامبيا (2023)؛ (8) الاستراتيجية الوطنية للنمو الأخضر 2024-2030؛ (9) المساهمات الوطنية المحددة المحدثة (2021)؛ (10) السياسة الوطنية بشأن تغير المناخ (2016).

## هاء- التكاليف والفوائد والتمويل

- 21- يمكن تغطية الفجوة التمويلية البالغة 21.1 مليون دولار أمريكي من خلال دورات لاحقة لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء و/أو من خلال آلية الحصول على الموارد المقترضة (بموجب شروط تمويل يجري تحديدها ورهنا بالإجراءات الداخلية وموافقة المجلس التنفيذي اللاحقة) أو عن طريق التمويل المشترك الذي يحدد أثناء التنفيذ.
- 22- ويُحتسب مكونا المشروع 1 و2 جزئيا كتمويل مناخي. ووفقا لمنهجيات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لتتبع تمويل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من أثاره، يقدر المبلغ الإجمالي للتمويل المناخي المقدم من الصندوق بمبلغ 12.9 مليون دولار أمريكي أو 43 في المائة من التمويل، وهو يحقق بالتالي هدف التمويل المناخي في إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

### تكاليف المشروع

- 23- تقدر التكاليف الإجمالية للمشروع، بما في ذلك التكاليف الأساسية والطوارئ السعرية، بمبلغ 49.8 مليون دولار أمريكي. وتقدر تكاليف الاستثمار بمبلغ 43.7 مليون دولار أمريكي (89 في المائة من التكاليف الأساسية)، والتكاليف المتكررة بمبلغ 5.2 مليون دولار أمريكي (11 في المائة من التكاليف الأساسية). وقُدرت الطوارئ السعرية بمبلغ 0.9 مليون دولار أمريكي.

الجدول 1  
تكاليف المشروع حسب المكون والمكون الفرعي والجهة الممولة  
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

المجموع		فجوة التمويل		المقترض/المتلقي		المستفيدين		القطاع الخاص		الشركاء الاستراتيجيون		الصندوق		المكون/المكون الفرعي
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	
1- تحسين توافر واستيعاب الخدمات المالية الريفية المستدامة التي تركز على العميل														
24	11 835	57	6 745	0.2	22			34	4 041			9	1 027	1-1 المنتجات المالية المبتكرة وآليات التوصيل المبتكرة للتوعية الريفية الشاملة
54	26 826	35	9 320	3	719	19	5 000	31	8 325			13	3 462	2-1 زيادة فرص الحصول على التمويل الميسور للزراعة والاستثمار الأخضر
8	3 987	38	1 511	6	235					8	300	49	1 941	2- تعزيز البيئة التمكينية للخدمات المالية الريفية الشاملة
15	7 218	49	3 524	17	1 224							34	2 470	3- تنسيق المشروع وإدارته، والرصد والتقييم، وإدارة المعرفة
<b>100</b>	<b>49 866</b>	<b>42</b>	<b>21 100</b>	<b>4</b>	<b>2 200</b>	<b>10</b>	<b>5 000</b>	<b>25</b>	<b>12 366</b>	<b>1</b>	<b>300</b>	<b>18</b>	<b>8 900</b>	<b>المجموع</b>

الجدول 2  
تكاليف المشروع حسب فئة الإنفاق والجهة الممولة  
(بالآلاف الدولارات الأمريكية)

فئة الإنفاق	الصندوق		الشركاء الاستراتيجيون		القطاع الخاص		المستفيدين		المقترض/المتلقي		فجوة التمويل		المجموع			
	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ				
<b>تكاليف الاستثمار</b>																
1- المساعدة التقنية	55	2 313			11	450				11	443	24	1 024	9	4 229	
2- التدريب	77	587										23	176	2	763	
3- السلع والخدمات والمدخلات	29	1 551	6	300						4	227	61	3 211	11	5 289	
4- المعدات والمركبات	86	426								13	66	1	5	1	497	
5- منحة نافذة مرفق الابتكار والتواصل	6	391			43	2 691						50	3 128	13	6 210	
6- منحة نافذة المؤسسات المالية المجتمعية	8	360			20	900						72	3 240	9	4 500	
7- خطوط الائتمان	9	2 039			36	8 325	22	5 000	2	500		31	7 136	46	23 000	
<b>مجموع تكاليف الاستثمار</b>	<b>17</b>	<b>7 667</b>	<b>1</b>	<b>300</b>	<b>28</b>	<b>12 366</b>	<b>11</b>	<b>5 000</b>	<b>3</b>	<b>1 236</b>	<b>40</b>	<b>17 919</b>	<b>89</b>	<b>44 488</b>	<b>89</b>	<b>44 488</b>
<b>التكاليف المتكررة</b>																
1- الرواتب والبدلات	24	1 018								15	648	61	2 655	9	4 321	
2- تكاليف التشغيل	20	215								30	316	50	526	2	1 057	
<b>مجموع التكاليف المتكررة</b>	<b>23</b>	<b>1 233</b>								<b>18</b>	<b>964</b>	<b>59</b>	<b>3 181</b>	<b>11</b>	<b>5 378</b>	
<b>المجموع</b>	<b>18</b>	<b>8 900</b>	<b>1</b>	<b>300</b>	<b>25</b>	<b>12 366</b>	<b>10</b>	<b>5 000</b>	<b>4</b>	<b>2 200</b>	<b>42</b>	<b>21 100</b>	<b>100</b>	<b>49 866</b>	<b>100</b>	<b>49 866</b>

الجدول 3  
تكاليف المشروع حسب المكون وسنة المشروع  
(بالآلاف الدولارات الأمريكية)

المكون/المكون الفرعي	2025	2026	2027	2028	2029	2030	2031	المجموع
	المبلغ	المبلغ	المبلغ	المبلغ	المبلغ	المبلغ	المبلغ	المبلغ
1- تحسين توافر واستيعاب الخدمات المالية الريفية المستدامة التي تركز على العميل								
1-1 المنتجات المبتكرة وآليات التوصيل المبتكرة للتوعية الريفية الشاملة	1 371	2 513	2 500	2 500	2 500	1 810	1 140	11 835
1-2 زيادة فرص الحصول على التمويل الميسور للزراعة والاستثمار الأخضر	5 452	5 648	5 661	5 661	5 675	3 688	701	26 826
2- تعزيز البيئة التمكينية للخدمات المالية الريفية الشاملة	843	1 049	716	716	589	562	227	3 987
3- تنسيق المشروع وإدارته، والرصد والتقييم، وإدارة المعرفة	674	1 284	1 011	1 071	1 049	1 041	1 089	7 218
<b>المجموع</b>	<b>674</b>	<b>8 951</b>	<b>10 222</b>	<b>9 949</b>	<b>9 812</b>	<b>7 101</b>	<b>3 158</b>	<b>49 866</b>

### استراتيجية وخطة التمويل والتمويل المشترك

24- يبلغ التمويل المتاح من الصندوق 8.9 مليون دولار أمريكي. وقد صُمم المشروع بفجوة تمويلية قدرها 21.1 مليون دولار أمريكي يمكن تغطيتها من الدورات اللاحقة لنظام التخصيص على أساس الأداء. وإذا توافرت هذه الموارد، سيصل إجمالي مساهمة الصندوق إلى 30 مليون دولار أمريكي. وتبلغ قيمة التمويل المشترك المحلي 19.8 مليون دولار أمريكي، موزعة على النحو التالي: القطاع الخاص: 12.3 مليون دولار أمريكي (25 في المائة)؛ ومقدمو الخدمات المالية في إطار مرفق التمويل المختلط والشركاء المنفذون الآخرون في إطار مرفق الابتكار والتواصل: 0.3 مليون دولار أمريكي؛ والمستفيدون: 5 ملايين دولار أمريكي؛ والحكومة: 2.2 مليون دولار أمريكي. ويمثل إجمالي التكاليف المتكررة 11 في المائة من إجمالي الاستثمار؛ وبالمثل، فإن التكاليف المتكررة على التمويل المقدم من الصندوق مقبولة في كل من التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق والتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق لأنها أقل من عتبة 15 في المائة. وستكون مساهمة الحكومة نقدية وعينية معا (رسوم وضرائب).

### الصرف

25- سيُفتح حساب معين في بنك زامبيا (البنك المركزي) لتلقي أموال الصندوق. كما سَتُفتح حسابات معينة للأموال من الممولين المشتركين الآخرين حسب الاقتضاء لضمان التتبع الكامل للمعاملات المالية بما يتماشى مع متطلبات الحكومة والجهات المانحة. وسيجري بعد ذلك تحويل الأموال إلى الحسابات التشغيلية التي سَتُفتح في البنوك التجارية. وسيوجه التمويل الحكومي المقابل من خلال نظام معلومات الإدارة المالية المتكامل الخاص بها ويحوّل إلى الحساب التشغيلي للمشروع. وسيستند سحب الأموال من الصندوق إلى التنبؤات النقدية الفصلية المقدمة إلى الصندوق كجزء من التقارير المالية المؤقتة التي ستقدم بعد 30 يوما من نهاية كل فصل.

### موجز الفوائد والتحليل الاقتصادي

26- من المتوقع أن يحقق المشروع معدل عائد اقتصادي أساسي يبلغ 33 في المائة مع صافي قيمة حالية موجب يبلغ 33.9 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 847.8 مليون كواشا زامبية (1 دولار أمريكي: 25 كواشا زامبية). وقد جرى خصم الفوائد القابلة للقياس الكمي على مدى 20 سنة بما في ذلك فترة تنفيذ مدتها 7 سنوات باستخدام معدل 25.5 في المائة. واحتُسبت نسبة الفائدة إلى التكلفة الإجمالية بأنها 3.7. ويشير تحليل الحساسية إلى أنه مع زيادة التكاليف بنسبة 20 في المائة وانخفاض الفوائد، وباستخدام النسبة نفسها، فإن المشروع يحقق معدل عائد اقتصادي بنسبة 32.7 في المائة و32.5 في المائة مع صافي قيمة حالية موجب يبلغ 31.4 مليون دولار أمريكي و24.6 مليون دولار أمريكي على التوالي. ومع ازدياد فوائد المشروع بنسبة 10 في المائة أو 20 في المائة، ينتج المشروع معدل عائد داخلي أعلى بنسبة 33.8 في المائة أو 34.1 في المائة، وصافي قيمة حالية موجب يبلغ 38.5 مليون دولار أمريكي أو 43.1 مليون دولار أمريكي. والتأخير في فوائد المشروع لمدة عام أو عامين لا يزال يؤدي إلى نتائج إيجابية إذ يحقق كلا السيناريوهين معدل عائد داخلي بنسبة 32.1 في المائة أو 30.5 في المائة مع صافي قيمة حالية موجبين.

### استراتيجية الخروج والاستدامة

27- تركز استراتيجية الخروج وخطة الاستدامة للمشروع على ضمان تحقيق أثر طويل الأجل من خلال العمل مع ممولين آخرين لتوسيع مرفق التمويل المختلط واستكشاف خيارات إضفاء الطابع المؤسسي على المرفق وخدمات الدعم الأخرى. وسيجري تحقيق الاستدامة عبر خمسة أبعاد. وستشجع الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية من خلال استهداف المجموعات الريفية المستبعدة ماليا عن طريق المبادرات التي يقودها الادخار وبناء القدرات. وستركز الاستدامة المؤسسية على تعزيز المؤسسات على المستويين الكلي

والمتوسط، وتوفير الخدمات التنظيمية وخدمات الدعم الحاسمة، وترويج بيئة تمكينية قوية. وسيجري ضمان الاستدامة التقنية من خلال تبادل المعرفة والتعاون مع المؤسسات الرئيسية، في حين سُدعم الاستدامة البيئية من خلال تعزيز التكنولوجيات الخضراء والذكية مناخياً. كما سيجري تشجيع الاستدامة المالية من خلال مطالبة مقدمي الخدمات المالية بالتمويل المشترك للمبادرات، مما سيؤدي إلى تحسين إدارة أعمالهم وعمليات الائتمان على المدى الطويل.

## ثالثاً- إدارة المخاطر

### ألف- المخاطر وتدابير التخفيف منها

28- يواجه المشروع عدة مخاطر تتراوح بين الالتزام السياسي والإدارة المالية والتوريد. وكما هو مذكور في الجدول 4 أدناه، باستثناء الإدارة المالية والتوريد اللذين صُنفا على أنهما ينطويان على مخاطر كبيرة، فإن تصنيف المخاطر الكامنة في المشروع متوسط عند التصميم.

الجدول 4

#### موجز عام للمخاطر

مجالات المخاطر	تصنيف المخاطر المتأصلة	تصنيف المخاطر المتبقية
الالتزام السياسي	متوسطة	متوسطة
الاستراتيجيات والسياسات القطاعية	متوسطة	متوسطة
السياق البيئي والمناخي	متوسطة	متوسطة
نطاق المشروع	متوسطة	متوسطة
القدرة المؤسسية على التنفيذ وتحقيق الاستدامة	متوسطة	متوسطة
الإدارة المالية	كبيرة	كبيرة
التوريد في المشروعات	كبيرة	كبيرة
الأثر البيئي والاجتماعي والمناخي	متوسطة	متوسطة
أصحاب المصلحة	متوسطة	متوسطة
المخاطر الإجمالية	متوسطة	متوسطة

### باء- الفئة البيئية والاجتماعية

29- جرى تصنيف فئة المخاطر البيئية والاجتماعية للمشروع على أنها متوسطة.

30- وتشمل المخاطر البيئية والاجتماعية الرئيسية الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية، والتلوث الناجم عن تربية الماشية (المعيار 2)، والعمالة غير الرسمية بأجر، وارتفاع انعدام المساواة بين الجنسين، وانعدام تكافؤ الفرص (المعيار 5)، والمخاطر المتعلقة بالعنف الجنساني (المعيار 6)، ومحدودية ملكية الأراضي التي تؤثر على فرص الحصول على الائتمان (المعيار 7)، والحاجة إلى تعزيز نظم الإدارة البيئية والاجتماعية وآليات الشكاوى للمؤسسات المالية الشريكة ومقدمي الخدمات (المعيار 8). وسيجري المشروع دراسة للسوق ودراسات جدوى لتطوير منتجات مالية للاستثمارات، بدءاً من التكنولوجيات الزراعية الذكية مناخياً، والطاقة المتجددة، والحراثة الزراعية والزراعة الدقيقة وصولاً إلى التكنولوجيات الموفرة للعمالة، وإدارة النفايات، والبنية التحتية القادرة على الصمود في وجه المناخ، وتكنولوجيات التجهيز المقتصد للطاقة، والتغليف الصديق للبيئة عبر سلاسل القيمة الزراعية وغير الزراعية.

## جيم- تصنيف المخاطر المناخية

31- جرى تصنيف المخاطر المناخية للمشروع على أنها متوسطة. وتواجه زامبيا تحديات كبيرة بسبب ارتفاع درجة ضعفها وانخفاض درجة جاهزيتها، إذ تحتل المرتبة السادسة والخمسين في درجة الضعف والمرتبة 141 في الجاهزية وفقا لمؤشر التكيف العالمي لجامعة نوتردام. وفي أوائل مارس/آذار 2024، أعلن رئيس زامبيا الجفاف كارثة وطنية وحالة طوارئ استجابة للعواقب المدمرة لموجات الجفاف الطويلة التي أثرت على أكثر من مليون أسرة معيشية زراعية في 84 مقاطعة من أصل مقاطعات البلد البالغ عددها 116. وقد أثر الجفاف على إنتاج الغذاء، وتوافر المياه وإمدادات الطاقة.

## دال- القدرة على تحمل الديون

32- وفقا لأحدث تقييم للقدرة على تحمل الديون نشره البنك الدولي في يونيو/حزيران 2024، تصنف زامبيا على أنها "في حالة مديونية حرجة". ولا يزال الدين العام المرتفع في زامبيا (98.5 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي في عام 2022) يشكل تحديا كبيرا للتنمية الاقتصادية. وعلى الرغم من التعديلات المالية الكبيرة، وفي غياب اتفاقية موقعة لإعادة هيكلة الديون، فإن زامبيا تعاني من حالة مديونية حرجة كلية وخارجية، ولا يزال الدين العام غير مستدام. وقد يؤدي ذلك إلى تقليص الاستثمار العام، مما يؤثر سلبا على أهداف الحد من الفقر في البلد.

## رابعاً- التنفيذ

### ألف- الإطار التنظيمي

#### إدارة المشروع وتنسيقه

33- ستكون الوكالة المنفذة الرئيسية هي وزارة المالية والتخطيط الوطني. وقد فوضت الوزارة وحدة التمويل الريفي، التي جرى إنشاؤها ودعمها في إطار المشروع السابق (برنامج توسيع التمويل الريفي) والتي تقع داخل شعبة الإدارة الاقتصادية، لتكون مسؤولة مباشرة عن تنفيذ المشروع والإشراف التقني عليه.

34- **الإشراف على البرنامج.** ستتولى اللجنة التوجيهية للمشروع، التي يرأسها الأمين الدائم للميزانية والشؤون الاقتصادية في وزارة المالية والتخطيط الوطني، الإشراف على التنفيذ وتوجيهه. وستحظى اللجنة التوجيهية بالتمثيل المناسب على المستوى الوطني وستضمن الإشراف وتوجيه السياسات والتنسيق بين المؤسسات الحكومية الرئيسية.

35- وستتولى وحدة تنسيق المشروع إدارة العمليات اليومية وستتألف من موظفين يجري اختيارهم أو إعارتهم بشكل تنافسي.

#### الإدارة المالية والتوريد والحوكمة

36- سيجري توزيع التنفيذ على مختلف الشركاء المنفذين – مثل البنوك ومؤسسات التمويل البالغ الصغر – الذين سيتحملون المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ خط الائتمان.

37- وستكون ترتيبات الإدارة المالية مماثلة لترتيبات برنامج توسيع التمويل الريفي الذي كان لديه وحدة تنسيق منفصلة للمشروع للتعامل مع العمليات اليومية. وستتألف الفريق المالي لوحدة تنسيق المشروع من مراقب مالي، ومحاسبين اثنين ومساعد إداري لضمان الفصل بين الأدوار والتغطية الفعالة لوظيفة الإدارة المالية.

38- وسيكون إعداد خطة العمل والميزانية السنوية تشاركية، وسيشمل مختلف الشركاء المنفذين. وستضمن اللجنة التوجيهية للمشروع الإشراف على عملية إعداد الميزانية. وستقدم خطة العمل والميزانية السنوية إلى الصندوق لعدم الاعتراض عليها قبل 60 يوما من نهاية كل سنة مالية.

39- وسيستخدم المشروع نظاما محاسبيا جاهزا، ويفضّل أن يكون نظاما يمكن تكيفه مع متطلبات الصندوق في ما يتعلق بإعداد التقارير المالية. وسيُعترف بالمساهمات النقدية المقابلة في برنامج المحاسبة. وستسجل المساهمات العينية، مثل المساحات المكتبية و عمالة المستفيدين، بشكل منفصل على النحو المنصوص عليه في دليل تنفيذ المشروع. وسيجري إعداد التقارير المالية المؤقتة على أساس فصلي باستخدام البيانات المستمدة من النظام المحاسبي وتقديمها إلى الصندوق عبر بوابة عملاء الصندوق في غضون 30 يوما من نهاية كل فصل.

#### إشراك المجموعات المستهدفة وتعقيباتها ومعالجة التظلمات

40- ستجري مشاركة المجموعات المستهدفة على مستويات ومراحل مختلفة. وستشمل المشاركة مع مروجي المؤسسات المالية المجتمعية بناء القدرات، والتوعية المجتمعية، والتوجيه وجلسات الرصد الدورية واستعراض التقارير. وستعقد جلسات التوعية لعرض أهداف المشروع، وقواعد المشاركة والتوقعات. وستشمل مشاركة المجموعات المستهدفة إجراء دراسة السوق لتقييم احتياجات المستفيدين، مما سيساعد مقدمي الخدمات المالية على تقديم الخدمات المالية المناسبة. وسيُشرك المستخدمون النهائيون من خلال اجتماعات التوعية والمشاورات مع المؤسسات التي ستقدم الخدمات المالية. وستتخذ عملية التوعية شكل اجتماعات عامة على مستوى المجتمع المحلي لعرض أهداف المشروع، ووصف مختلف المنتجات المالية، والخدمات، ومعايير وتوقعات المشاركة في المشروع. وستُعقد هذه الاجتماعات باللغات المحلية وفي أوقات تسمح بأقصى قدر من المشاركة من قبل مختلف المجموعات، أي النساء، والرجال، والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة.

#### معالجة التظلمات

41- ستعالج آلية معالجة التظلمات التحديات والشكاوى المحتملة الناشئة عن أنشطة المشروع من خلال نهج منظم ثلاثي المستويات: نظام مجتمعي، ونظام رسمي، وإجراء تقديم الشكاوى في الصندوق، كمالأخبر. ويمكن للأفراد الذين لديهم تظلمات أن يختاروا إما المسار المجتمعي أو المسار الرسمي. وستستفيد آلية معالجة التظلمات المجتمعية من الهياكل التقليدية القائمة لحل المشاكل محليا، مما يضمن إمكانية الوصول إليها من خلال التواصل المراعي للثقافة. وستشمل المؤسسات المجتمعية الرئيسية المشاركة رؤساء القرى، وزعماء المناطق، والزعماء الرئيسيين، ومجالس الأحياء، ومجالس المقاطعات. وستركز هذه العملية على التفاوض، وبناء التوافق في الآراء، وإمكانية التصعيد إلى الزعماء التقليديين أو المحاكم عند الضرورة.

#### باء- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم، وإدارة المعرفة، والتواصل

42- **التخطيط.** لضمان التخطيط التشاركي، سيقوم المشروع بتعبئة الشركاء الرئيسيين من القطاعين العام والخاص لتنفيذ خطة العمل والميزانية السنوية خلال الأشهر الثمانية عشر الأولى. وسيجري تنظيم ورشة عمل سنوية للتخطيط والاستعراض مع مقدمي الخدمات المالية، والمؤسسات المالية ووكالات التنمية الأخرى. وستوفر ورشة العمل هذه منبرا لعرض مسودة خطة العمل والميزانية السنوية، وجمع التعقيبات، وضمان مواءمة أنشطة المشروع مع أنشطة المؤسسات الأخرى. وستكون خطة العمل والميزانية السنوية موجهة نحو تحقيق النتائج، وترتبط بوضوح بين الأنشطة المخطط لها ومخرجات المشروع، وتضمن مواءمة جميع الشركاء مع أهداف المشروع وجداوله الزمنية.



43- **الرصد والتقييم.** سيكون الرصد عملية مستمرة تركز على الأنشطة، والمخرجات والتوعية. ومن المتوقع أن يقدم جميع الشركاء المنفذين بيانات تتعلق بتدخلاتهم الخاصة بالمشروع. وستتتبع متطلبات الرصد الدقيقة وسيجري تحديدها في الاختصاصات أو مذكرات التفاهم. وسيجري إعداد نماذج إلكترونية للإبلاغ عن الأنشطة في خطة العمل والميزانية السنوية واستخدامها لتقديم البيانات المتعلقة بالمؤشرات (انظر مصفوفة الرصد والتقييم في دليل تنفيذ المشروع).

#### التعلم وإدارة المعرفة والتواصل

44- ستركز إدارة المعرفة على دعم إعداد المنتجات المعرفية، وتنظيم منتديات للتعلم وتبادل المعلومات حول الموضوعات والابتكارات الناشئة في مجال التمويل الريفي والزراعي. ويمكن أن يشمل ذلك وضع استراتيجية لتمويل المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة؛ ووضع خطط لتعزيز الائتمان والضمان؛ ووضع استراتيجية للتمويل الزراعي؛ ومراجعة مرفق التمويل المستدام؛ وتعزيز وعي المستهلكين باليات حل الشكاوى والتظلمات.

45- وسيجري تجميع الدروس المستفادة لتناسب مختلف الجماهير والأغراض، وستستخدم لتحسين التنفيذ وتحديد أي حاجة إلى تكييف نهج التنفيذ.

#### الابتكار وتوسيع النطاق

46- سيعمل المشروع بنشاط على ترويج الحلول القابلة للتطوير التي يمكن تكرارها على نطاق واسع، مما يشجع على تبني الخدمات المالية المبتكرة على نطاق واسع في المناطق الريفية في زامبيا. وسيحفز المشروع الابتكار في تقديم الخدمات المالية التي تركز على العميل من خلال مرفق الابتكار والتواصل الخاص به. وسيحصل المستفيدون على إمكانية الوصول إلى منتجات التمويل البالغ الصغر المبتكرة مثل التأمين البالغ الصغر، وعروض الادخار والقروض المصممة خصيصاً، والخدمات المالية الرقمية. كما سيعزز الروابط بين المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المالية من خلال نماذج الأعمال الشاملة وابتكارات تمويل سلسلة القيمة، مثل إيصالات المستودعات. وسيخصص جزء كبير من القروض في إطار مرفق التمويل المختلط لدعم هذه الابتكارات لضمان وصول وأثر أكبر.

### جيم- خطط التنفيذ

#### جاهزية التنفيذ وخطط الاستهلال

47- ستضمن جاهزية تنفيذ المشروع من خلال مجموعة شاملة من الإجراءات التي تشمل الإدارة الاستباقية للتأخيرات المحتملة، وتخصيص الوقت الكافي للعمليات الحاسمة مثل التصاريح، والمشاركة والتوريد لتسهيل الانتقال السلس من التصميم إلى التنفيذ بما يتواءم مع أطر الحكومة والصندوق.

48- واستناداً إلى برنامج توسيع التمويل الريفي، سيستفيد المشروع من الترتيبات المؤسسية القائمة لضمان بدء العملية على نحو أسرع. وستواصل وحدة التمويل الريفي، وهي الوحدة التي وفرت الإشراف التقني على برنامج توسيع التمويل الريفي ويسرت التنسيق بين أصحاب المصلحة في التمويل الريفي وفقاً لولايتها، القيام بهذا الدور في إطار المشروع.

#### الإشراف واستعراض منتصف المدة وخطط الإنجاز

49- **الإشراف.** سيشارك الصندوق والحكومة في الإشراف على المشروع لتقييم الإنجازات والدروس المستفادة، وعند الاقتضاء، تقديم الدعم في التنفيذ بهدف ضمان التنفيذ الفعال للمشروع وزيادة احتمال تحقيق أهداف المشروع.

50- **استعراض منتصف المدة.** سيُجرى استعراض منتصف المدة في منتصف فترة تنفيذ المشروع بالاشتراك بين الوكالة الرائدة والصندوق. وسيقيم استعراض منتصف المدة ما إذا كان المشروع يسير على الطريق الصحيح لتحقيق أهدافه. وسيحدد أي معوقات سائدة ويوصي بأي عمليات إعادة توجيه مطلوبة لدعم المشروع في العودة إلى مساره الصحيح.

51- **إنجاز المشروع.** يعد إعداد تقرير إنجاز المشروع مطلباً قانونياً. وينبغي إجراء الاستعراض بعد اكتمال المشروع ولكن قبل إغلاقه. وسيتولى الصندوق قيادة استعراض الإنجاز، مع مساهمات رئيسية من المقترض، بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية للصندوق بشأن تقارير إنجاز المشروع.

### خامساً- الوثائق القانونية والسند القانوني

52- ستشكل اتفاقية التمويل بين جمهورية زامبيا والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المقترض/المتلقي. وستوفر نسخة من اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها واتفاقية الضمان في الوقت المناسب.

53- وجمهورية زامبيا مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

54- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق مع أحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات التمويل المقدم من الصندوق ومعاييرهم.

### سادساً- التوصية

55- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية زامبيا قرضاً بشروط تيسيرية للغاية بقيمة ثمانية ملايين وتسعمائة ألف دولار أمريكي (8 900 000 دولار أمريكي) من خلال آلية الحصول على الموارد المقترضة على أن يخضع لأية شروط وأحكام تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

ألفرو لاريو

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

## **Negotiated financing agreement**

(To be made available prior to the session)

## Logical framework<sup>1</sup>

Results Hierarchy	Indicators				Means of Verification			Assumptions			
	Name	Baseline	Mid-Term	End	Source	Frequency	Responsibility				
<b>Outreach</b>	<b>1 Persons receiving services promoted or supported by the project</b>				PFIs and CBFI promoters	Quarterly	ME&KM team	<i>outreach assumption:</i> • The average household size in rural areas is 5 persons per household. • Each beneficiary comes from a different household (CI 1.a = CI 1). If other data on beneficiaries and households becomes available, this can be adjusted.			
	<i>Total number of persons receiving services (Number of people)</i>								0	148 044	370 110
	<b>1.a Corresponding number of households reached</b>				PFIs and CBFI promoters	Quarterly	ME&KM team				
	<i>Households</i>								0	148 044	370 110
<b>1.b Estimated corresponding total number of households members</b>				PFIs and CBFI promoters	Quarterly	ME&KM team					
<i>Household members (Number of people)</i>							0	740 220	1 850 550		
<b>Project Goal</b> Improved rural livelihoods through economic growth and increased resilience	<b>Change in household asset ownership</b>				COI Survey (additional questions for PSIs)	Outcome surveys (3x)	ME&KM team	<i>assumptions for sustainability:</i> • Positive experiences with financial services will lead to a 'virtuous cycle' of using financial services; economic growth; and improved rural livelihoods.			
	<i>Household asset ownership index (percentage)</i>								49%	53%	60%
	<b>Rural households reporting an increase in savings</b>								0	28%	70%
<i>Proportion of rural households (Percentage)</i>											
<b>Development Objective</b> Increased use of financial services by poor rural men, women and youths, for growth of rural production systems and value chains, and to strengthen resilience and safety nets.	<b>Persons reporting improved income from economic activities (agriculture/IGAs)</b>				COI Survey (additional questions for PSIs)	Outcome surveys (3x)	ME&KM team	<i>development objective to goal:</i> • Economic empowerment of women and joint household decision making contributes to increased income being used to address household needs • Stable political and economic environment.			
	<i>Cat 1 beneficiaries with improved income (number)</i>								0	85 273	213 183
	<i>Cat 2 beneficiaries with improved income (number)</i>								0	32 333	80 832
	<i>Beneficiaries using financial services in all categories reporting improved income (number)</i>				0	118 435	296 088				
	<b>CI 2.2.1. Beneficiaries with new jobs/employment opportunities</b>				COI Survey	Outcome surveys (3x)	ME&KM team				
	<i>Total number of persons with new jobs/employment opportunities (Number of people)</i>								0	58 172	145 430
	<b>IE.2.1 Individuals demonstrating an improvement in empowerment</b>				COI Survey	Outcome surveys (3x)	ME&KM team				
	<i>Total persons (number of people)</i>								0	28 129	140 642
	<b>CI 3.2.2. Households reporting adoption of environmentally sustainable and climate-resilient technologies and practices</b>				COI Survey	Outcome surveys (3x)	ME&KM team				
	<i>Households (Number)</i>								0	33 442	83 604
<b>SF 2.2 Households reporting they can influence decision-making of local authorities and project-supported service providers</b>				COI Survey	Outcome surveys (3x)	ME&KM team					
<i>Households (Number)</i>							0	7 402	37 011		
<b>Outcome 1</b> Improved availability of sustainable client-centric rural financial services for specific sectors and groups	<b>Number of new financial products, services and delivery mechanisms deployed</b>				IOF recipients	Semi-annual	ME&KM team	<i>outcome to development objective:</i> • Beneficiaries make good use of financial services, for productive investment, adaptation and green technologies, or to cope with shocks affecting the household. • An enabling policy environment and corresponding incentives are in place, encouraging FSPs to offer financial services and products to rural communities at affordable rates. • Sufficient economic/investment			
	<i>Financial products and services (Number)</i>								0	12	24
	<b>Number of access points for formal financial services established</b>				PFIs (banks, MFIs)	Annually	ME&KM team				
	<i>Access points (Number)</i>								0	11 250	22 500
	<b>CI 1.2.6 Partner financial service providers with PAR ≥ 30 days below 5%</b>				57%	59%	62%				
	<i>Percentage</i>										
	<b>CI 1.2.7 Financial service providers with operational self-sufficiency above 100%</b>				57%	59%	62%				
	<i>Percentage</i>										
<b>Proportion of non-performing loans in the loan portfolio of banks (agriculture, small and emergent)</b>				8.7%	< 6.0%	< 5.0%					
<i>agriculture - small and emerging farmers (Percentage)</i>											

<sup>1</sup> Concise two-page version, by shortening some descriptions and removing indicator disaggregation - which will be retained in ORMS and the M&E system.

Results Hierarchy	Indicators				Means of Verification			Assumptions
	Name	Baseline	Mid-Term	End	Source	Frequency	Responsibility	
	<i>MSMEs (Percentage)</i>	13.7%	< 12.3%	< 10.0%				opportunities and capacity of the target group to make use of those opportunities.
<b>Output 1.1</b> Effective mechanism for the development of innovative rural financial products, services and delivery mechanisms	<b>CI 1.1.6 Financial service providers supported in delivering outreach strategies, financial products and services to rural areas</b>				PMU (contracts, MOUs)	Semi-annual	ME&KM team	<i>output to outcome:</i> • Enough FSPs are willing to develop client-centric rural financial services. • FSPs demonstrate a willingness to participate in capacity-building initiatives.
	<i>Service providers (number)</i>	0	29	57				
<b>Outcome 2</b> Increased uptake of more suitable and affordable sources of finance by the target group	<b>CI 1.2.5. Households reporting using financial services</b>				COI Survey	Outcome surveys (3x)	ME&KM team	<i>outcome to development objective:</i> • Beneficiaries make good use of financial services, for productive investment or to increase resilience. • Rural communities have capacity to utilise financial services for climate smart and profitable enterprises.
	<i>Households (Number)</i>	0	97 561	296 088				
	<i>Households (Percentage)</i>	55.9%	66%	80%				
	<b>SF 2.1 Households satisfied with project-supported services</b>				COI Survey	Outcome surveys (3x)	ME&KM team	
<i>Households (Number)</i>	0	103 631	296 088					
	<i>Households (Percentage %)</i>	0	70%	80%				
<b>Output 2.1</b> Access to affordable loans and other financial services for agriculture and green investments enhanced	<b>CI 1.1.5 Persons in rural areas accessing financial services</b>				PFIs (banks, MFIs) and CBFi promoters	Quarterly	ME&KM team	<i>output to outcome:</i> • Interest of beneficiaries to invest in climate-smart and green technologies. • Effective cooperation with complementary development initiatives. • A sufficient number of reliable suppliers of green technologies. • Effective promotion of CSA and green technologies, and an increasing interest in these technologies.
	<i>Total persons accessing financial services (all services)</i>	0	126 204	315 511				
	<i>Persons accessing financial services (savings)</i>	0	88 260	220 650				
	<i>Persons accessing financial services (credit)</i>	0	81 661	204 152				
	<i>Persons accessing financial services (insurance)</i>	0	13 812	34 530				
	<i>Persons accessing financial services (digital payment services)</i>	0	67 200	168 000				
	<b>Households accessing green technologies</b>				IOF partners; PMU	Semi-Annual	ME&KM team	
<i>Households (Number)</i>	0	41 802	104 505					
<b>Output 2.2</b> Capacity of rural men, women, youths and MSMEs to obtain and effectively utilize financial services strengthened	<b>CI 1.1.7 Persons in rural areas trained in financial literacy and/or use of financial products and services</b>				IOF recipients	Quarterly	ME&KM team	<i>output to outcome:</i> • Interest of beneficiaries to invest in climate-smart and green technologies. • Effective cooperation with complementary development initiatives. • Sufficient numbers of interested people in selected rural areas to justify rollout.
	<i>Persons in rural areas trained in FL and/or use of FProd and Services (total) (Number of people)</i>	0	60 000	150 000				
	<b>CI 3.1.1 Groups supported to sustainably manage natural resources and climate-related risks</b>							
	<i>Groups supported (number)</i>	0	1 000	2 500				
<b>Outcome 3</b> Enhanced enabling environment for inclusive rural financial service provision	<b>Change in volume to agriculture lending to smallholders</b>				Bank of Zambia's Credit Market Survey	Semi-Annual	ME&KM team	<i>outcome 3 to outcome 1&amp;2:</i> • Private sector actors (FSPs, MNOs) are willing and able to respond to opportunities offered by a more conducive policy and regulatory framework.
	<i>Annual disbursements to agriculture (small and emergent) (million USD)</i>	20.1	23.1	34.2				
	<b>Formally financially included adults in rural areas</b>				FinsScope; MOFNP	Outcome surveys (3x)	ME&KM team	
<i>Rural adults (Percentage %)</i>	44%	48%	57%					
<b>Output 3.1</b> Policies, laws, regulations and institutions supported to create an enabling environment for rural finance	<b>Strategic partnerships established to enhance policy review and coordination, and to support implementation</b>				PCU (MOUs)	Semi-Annual	ME&KM team	<i>output to outcome:</i> • Government will prioritize creating an enabling environment for rural finance. • Partners see value in the project and is being part of its implementation. • There is buy-in from stakeholders to participate in multi-stakeholders dialogues
	<i>Partnerships (Number)</i>	0	6	6				
	<b>Policy 1: Policy-relevant knowledge products completed</b>				PCU	Semi-Annual	ME&KM team	
	<i>Knowledge products (Number)</i>	0	2	6				
	<b>Laws, regulations and policies supported by the project</b>				National Government	Semi-Annual	ME&KM team	
<i>Number</i>	0	2	4					

## Integrated project risk matrix

Risk categories and subcategories	Inherent	Residual
<b>Country context</b>	<b>Substantial</b>	<b>Substantial</b>
<b>Political commitment</b>	<b>Moderate</b>	<b>Moderate</b>
<p>Risk(s): The political stability Zambia has enjoyed since adopting multi-party elections in 1991, along with its recent relatively smooth transitions of power to the United Party for National Development (UPND) in 2021, contributes to a favourable short-term political outlook. The World Bank's political stability index for Zambia in 2022 stands at 0.1 on a scale ranging from -2.5 (weak) to 2.5 (strong), indicating a relatively stable political environment with a very low occurrence of inter-ethnic tensions or clashes, unlike other sub-Saharan African countries. The current administration is expected to retain power until the 2026 elections, ensuring policy consistency for the successful delivery of IFAD development projects, which have seen high demand for rural financial inclusion since the first IFAD rural finance program in 2007. However, political tensions may surface around election periods, potentially leading to instability and change of political commitment shifts.</p>		
<p>Mitigations: Although IFAD has sustained a strong relationship with the Zambian Government and development partners for decades, to mitigate the risk of a potential reversal in political commitment, IFAD capitalizes on its robust relationship with the current administration to advocate for the institutionalization of policies supporting rural finance, thereby making them less susceptible to political shifts. Furthermore, counterparts from key ministries have been nominated and actively and closely engaged from the PCN and PDR stage of the project. This ensures governmental ownership and alignment with both IFAD's and the Zambian Government's policies.</p>		
<b>Governance</b>	<b>Substantial</b>	<b>Substantial</b>
<p>Risk(s): Zambia's Corruption Perceptions Index (CPI) score for 2023, as reported by Transparency International, was 37 out of 100. This score reflects the perceived levels of public sector corruption, positioning Zambia 98th among 180 countries. This represents a slight improvement from its 2022 ranking of 116th, with a score of 33 out of 100. Additionally, according to the World Bank's Country Policy and Institutional Assessment (CPIA), Zambia's Quality of Public Administration rating for 2022 remained at 3.0 on a scale from 1 (low) to 6 (high), unchanged from the previous year. Despite these scores, the prevalence of corruption remains a concern. Zambia continues to underperform in the sub-region compared to countries like Tanzania, South Africa, Namibia, Rwanda, and Botswana, indicating that there is substantial room for improvement in governance and anti-corruption efforts.</p>		
<p>Mitigations: Under the current administration, there has been a renewed emphasis on combating corruption, with a commitment to not shielding officials involved in illicit activities, including corruption. As one of the key strategic areas in the Eighth National Development Plan (8NDP), the Government places strong emphasis on transparency and accountability in the Governance system, while also strengthening the rule of law, human rights, and constitutionalism. The government has acted against senior officials engaged in corrupt practices, demonstrating a resolve to eradicate corruption at all government levels. This strategy encompasses addressing instances of corruption past, present, and future, while ensuring that law enforcement agencies are both empowered and professionalized in their anticorruption efforts.</p> <p>IFAD adheres to a stringent zero-tolerance policy towards any prohibited</p>		

Risk categories and subcategories	Inherent	Residual
<p>practices, such as fraud, corruption, collusion, coercion, and obstructive practices, in its financed activities and operations. IFAD's legal framework mandates prompt reporting of any fraud or corruption allegations related to project activities. The Office of Audit and Oversight (AUO) is responsible for conducting investigations to establish the facts and take necessary actions. Furthermore, the IFAD Zambia team will oversee procurement and fiduciary aspects during supervision missions, in addition to providing regular implementation support.</p> <p>Most of FIRIP's activities are carried out by private and non-governmental implementation partners which will be selected through a transparent and competitive process. The BFF will be managed by a competent and independent Fund Manager. Sub-projects co-financed under the IOF will have clear performance milestones that will be monitored closely.</p> <p>Adequate provisions for staffing at PCO and Fund Management level have been made. Similarly, the strategic partnerships will be identified through a transparent and demand driven process and monitored in line with mutually-agreed milestones and deliverables.</p>		
<b>Macroeconomic</b>	<b>Substantial</b>	<b>Substantial</b>
<p>Risk(s): Despite facing significant debt distress from 2018 to 2021, Zambia implemented debt restructuring reforms in 2022 through the enactment of the Public Debt Management Act. These reforms successfully restructured its debt and improved its debt absorption capacity. Zambia's economic outlook shows signs of improvement, with projections indicating a GDP growth of 4.0% in 2023 and 4.2% in 2024, driven by recoveries in the mining, services, and manufacturing sectors. However, the country confronts macroeconomic challenges, including high debt levels - exceeding 104% of GDP - and a persistent fiscal deficit, projected at 8.1% of GDP in 2023 and 7.3% in 2024. The fiscal deficit is expected to escalate from 2026 as Zambia concludes its financing arrangement under the Extended Credit Facility (ECF) with the IMF at the end of 2025. Inflation rates are anticipated to decrease but remain vulnerable to potential increases in fuel prices and electricity tariffs, along with fluctuations in global fertilizer prices. Economic instability may arise from the debt crisis and delayed resolutions. External factors such as perennial droughts, volatile copper prices, and global geopolitical events could also present challenges.</p>		
<p>Mitigations: Although macroeconomic challenges are specific to each country and there is limited scope for addressing them at the project level, IFAD persists in engaging in discussions about the necessity of building resilience against external shocks and fostering a diversified economy through agriculture-led growth. The project incorporates elements of climate adaptation and capacity enhancement for MSMEs and smallholders' investment capabilities. At the operational level, the AWPB will be formulated assuming a stable currency. IFAD will provide financing at highly concessional rates.</p>		
<b>Fragility and security</b>	<b>Substantial</b>	<b>Substantial</b>
<p>Risk(s): Zambia is currently grappling with considerable fragility and security concerns, precipitated by a severe drought that has been officially recognized as a national disaster and emergency. This drought, intensified by the El Niño weather phenomenon and climate change, has wrought havoc on the agricultural sector, impacting more than a million households. The scarcity of rainfall has resulted in the loss of one million hectares from a total of 2.2 million hectares of cultivated crops, significantly undermining the country's food security and energy provisions, especially considering Zambia's dependence on hydroelectric power. Furthermore, since October 2023, Zambia has experienced a severe cholera outbreak. Although cases have dramatically decreased, the potential for re-emergence remains,</p>		

<b>Risk categories and subcategories</b>	<b>Inherent</b>	<b>Residual</b>
highlighting the need to address issues related to climate adaptation resilience. These risks could continue during the project implementation period. Additionally, socioeconomic factors, including youth unemployment, lackluster economic performance, and diminishing household incomes, could exacerbate the situation.		
Mitigations: The project intends to enhance the livelihoods of the most marginalized rural groups, encompassing smallholder farmers, youth, women, and households headed by women. The project will improve access to innovative and sustainable rural financial services, as well as climate adaptation financing, for smallholder farmers and micro, small, and medium-sized enterprises (MSMEs), with a special emphasis on gender and youth. Improved access to payments, savings, emergency loans and insurance enhances the capacity to cope with shocks (including climate-, macro-economic, health related ones) and enhance resilience and adaptation strategies. Support to vulnerable groups such as semi-subsistence smaller farmers is anchored in savings-based strategies harnessing CBFIs to support resilience, livelihood diversification and asset building. Responsible-lending practices will be promoted across FSPs to avoid un-sustainable debt burdens for vulnerable population groups.		
<b>Sector strategies and policies</b>	<b>Substantial</b>	<b>Substantial</b>
<b>Policy alignment</b>	<b>Moderate</b>	<b>Moderate</b>
Risk(s): The policy environment for inclusive rural finance is sufficiently well developed in Zambia following continuous support under the Rural Finance Programme (2007-2013) and the Rural Finance Expansion Programme (RUFEP, 2014-2024). The National Financial Sector Development Policy (2017-2022) seeks to evolve and transform the financial sector by offering strategic direction and coordinating development efforts to foster a well-developed, inclusive financial system conducive to efficient resource allocation and sustainable economic growth. This policy complements the Financial Sector Development Plans (FSDPs), focusing on legal reforms, payment systems, market efficiency, financial education, and finance accessibility. Additionally, the National Financial Inclusion Strategy (NFIS) 2017-2022 and NFIS II (2024 – 2028) target universal access to diverse, quality, affordable financial services, with objectives to include 80 percent of the populace and 70 percent of adults in the formal financial system by 2022, aiming to incorporate the unbanked and underserved into the formal economy through technological innovation. The NFIS II places particular emphasis on rural and agricultural financial inclusion, mainstream ESG frameworks, and enhancing the quality and reach of DSF, and inclusion of women, youth, elderly, and other vulnerable groups. There are several regulatory instruments supporting the use of alternative collateral (e.g., movable assets, warehouse receipts), the role out of digital financial services, and – more recently, of Green Finance. These initiatives align with the Ministry of Agriculture's Strategic Plan (2022-2026), developed upon the Zambia Vision 2030, which emphasizes financial access in the sector, with current government efforts reinforcing these commitments. Despite this conducive environment, competition among rural financial institutions may be limited, potentially leading to an undersupply of finance for the rural poor, exacerbated by inadequate coverage and incomplete data from credit reference bureaus, affecting agricultural financial service efficacy.		
Mitigations: Building on the success of RUFEP, FIRIP will continue to support the development of conducive policy, legislative, regulatory, and supervisory frameworks in rural finance and for the project's target demographics. FIRIP is fully aligned with the NFIS II and will support its implementation, especially in the aforementioned areas. Through its policy component and strategic partnerships, FIRIP will also be in well-positioned		



<b>Risk categories and subcategories</b>	<b>Inherent</b>	<b>Residual</b>
to influence the renewal of some older policies (e.g., the rural finance policy).		
<b>Policy development &amp; implementation</b>	<b>Substantial</b>	<b>Substantial</b>
Risk(s): Despite the alignment of rural finance policies and strategies with the project's objectives, significant policy gaps arise from fragmented initiatives like the NFIS II outside of the RFU, the uncertainties regarding the planned update of the Rural Financial Services Strategy (2012) under the RFU's mandate, and the recently launched Sustainable Agricultural Financing Facility (SAFF) by the Ministry of Agriculture. Furthermore, important legal and regulatory instruments have been created under the 2015 Agricultural Credit Act (including warehouse receipt financing and other alternative sources of collateral) but are poorly used by FSPs. This also applies to enabling institutions such as the Electronic Moveable Assets Registry established based on the Agricultural Credit Acts These gaps, concerning implementation and integration, as well as the adequacy in addressing the diverse needs of rural populations, risk undermining the project's implementation and its development objectives.		
Mitigations: Mitigating these gaps necessitates a comprehensive effort to improve policy coherence and implementation and develop innovative financial products and services making use of the enabling legal and regulatory instruments to enhance sustainable rural outreach, and the customization of financial services to the unique contexts of rural communities. The project is committed to facilitating the harmonization and coordination of policy and regulatory frameworks with regards to rural finance and agricultural sectors and help a range of FSPs to innovate and expand their product offerings to rural target groups This commitment is aimed at ensuring the coherence and effectiveness of rural financial services at both the macro and meso levels, through strategic partnerships. In addition, a major focus will be on strengthening the implementation of existing policy and regulatory instruments, through strategic partnerships with key macro and meso level actors, along with technical assistance and capacity development.		
<b>Environment and climate context</b>	<b>Substantial</b>	<b>Substantial</b>
<b>Project vulnerability to environmental conditions</b>	<b>Moderate</b>	<b>Moderate</b>
Risk(s): Despite being richly endowed, Zambia -as many other natural resource rich countries- has not been able to translate natural resource rents into broad based development and poverty reduction. Biodiversity is continuously under threat mainly due to human activities such as population growth, agriculture expansion, deforestation, industrialization, and urbanization. As the population continues to grow, pressure is being placed on arable land, water, energy, and other biological resources to provide adequate supply of food.		
Mitigations: To support the preservation of Zambia's rich biodiversity and ensure the sustainable use of resources for the benefit of both current and future generations, the Project will be aligned to Second National Biodiversity Strategy and Action Plan (NBSAP2) (2015-2025), and the Eighth National Development Plan (8NDP) (2022-2026). The project will promote climate-smart and sustainable agricultural practices, as well as green and climate-smart technologies. This will be achieved by leveraging CBF savings and establishing linkages to banking systems to facilitate the adoption of these practices.		
<b>Project vulnerability to climate change impacts</b>	<b>Substantial</b>	<b>Substantial</b>
Risk(s): Extreme weather events such as droughts and floods have increased in intensity and frequency since 1960. These have resulted in notable losses for Zambia's economy, agricultural sector, the		

<b>Risk categories and subcategories</b>	<b>Inherent</b>	<b>Residual</b>
manufacturing sector as well as damage to infrastructure. On 29 February 2024, Zambia declared a national emergency as a result of a prolonged drought which led to the destruction of one million hectares of farmland which has affected over one million households across the country. It is expected that the intensity and frequency of extreme weather events such as flooding and droughts, would increase in the future. It is likely that average annual temperatures could show an increasing trend and that average monthly precipitation will decrease in the future.		
Mitigations: The Project will be aligned with the National Policy on Climate Change (2016), the National Adaptation Plan for Zambia (2023), the Second National Communication to UNFCCC (SNC, 2015) and the updated National Determined Contributions (2021). The project will promote green and climate smart technologies and practices by introducing specific financing instruments facilitating the uptake.		
<b>Project scope</b>	<b>Moderate</b>	<b>Moderate</b>
<b>Project relevance</b>	<b>Moderate</b>	<b>Moderate</b>
Risk(s): The Project objectives and interventions are well aligned with National policies and priorities, including the Eighth National Development Plan (8NDP) with which it shares similar outcomes to achieve improved adaptive capacity, reduce vulnerability and enhanced resilience to climate change, for both human and biophysical systems (development outcome 1). The Project also aligns well with the Zambia National Financial Inclusion Strategy II (NFIS II) (2024 – 2028), centered on addressing emerging issues such as agricultural, MSME, and green finance, along with a specific emphasis on women, youth and the elderly, as well as rural financial inclusion. The strategy highlights key sectoral priorities for financial inclusion such as agriculture and MSMEs finance. The project outcomes are also in line with IFAD Country Strategic Opportunities Programme (COSOP). Despite these alignments, there may be a risk that smallholder farmers and their associated MSMEs would not show an interest in adopting green and climate smart technologies. Another risk may arise from volatility in demand by the smallholder farmers and enterprises, which can change rapidly depending on several factors such as profitability of their investments as well as changes in factors that affect the productivity of their businesses. This would require timely adaptation of the project support strategy.		
Mitigations: The Project will place a strong focus on ensuring that interventions are tailored towards the needs of the intended target group and focused on key areas highlighted as part of Government's medium to long term priority areas and key policies for rural development. Additionally, constant engagement with Government and relevant stakeholders to support policy implementation minimises the risk of hasty shift in focus areas. The project also recognizes the need to strike an appropriate balance in the targeting of the beneficiaries based on the categorization of smallholder farmers and enterprises at different levels.		
<b>Technical soundness</b>	<b>Moderate</b>	<b>Moderate</b>
Risk(s): The proposed project structure draws from the experiences of RUFEP and similar rural finance initiatives. While aiming to avoid excessive complexity and ambition, the project design has been developed with a realistic timeline and expectations. However, there is a risk that the conditions offered to Participating Financial Institutions (PFIs) might not be sufficiently appealing, potentially leading to a loss of momentum among PFIs. Additionally, there may be reluctance among smallholders and agribusiness entrepreneurs to utilize the supported borrowing channels. A further risk involves the non-repayment of loans provided to these groups. There is also the potential for elite capture of project resources.		

<b>Risk categories and subcategories</b>	<b>Inherent</b>	<b>Residual</b>
Mitigations: The project will collaborate with partners to develop financial products tailored to the needs of the target groups. To avoid complexity and difficulty in adjustment over the course of implementation, the project design avoids being overly prescriptive and allows for operational flexibility using demand-driven approaches. In addition, a limited number of sub-components reduces complexity while focussing on inter-linkages and complementarities among them. It will also establish an M&E framework that allows for the regular assessment of the project's impact and effectiveness. To mitigate the risk of project resources being disproportionately captured by the elite, the project will establish clear, transparent, and equitable criteria for selecting project beneficiaries and Participating Financial Institutions (PFIs). Engagement with various potential partners has been conducted during the design mission.		
<b>Institutional capacity for implementation and sustainability</b>	<b>Substantial</b>	<b>Substantial</b>
<b>Implementation arrangements</b>	<b>Moderate</b>	<b>Moderate</b>
Risk(s): The project will leverage RUFEP's experience , building on proven instruments and management frameworks. Nevertheless, there exists a risk associated with the potential inability to effectively coordinate and enhance implementation arrangements that involve various government entities, including the Ministry of Agriculture, the Ministry of Small and Medium Enterprises Development (MSME), and the Ministry of Green Economy and Environment (MGE), governance across different levels, and multiple financial institutions.		
Mitigations: To mitigate these risks, representatives from key ministries were involved from the initial conceptual phase of the project and design process. The IFAD team will continue to work closely with these government representatives during the subsequent stages of project start-up and implementation. Additionally, there will be a continuous, concerted effort to strengthen the Rural Finance Unit, pivotal in coordinating all rural finance initiatives within the country. A thorough review of the implementation arrangements was conducted during the design phase to identify further risks and develop suitable mitigation strategies in the design.		
<b>M&amp;E arrangements</b>	<b>Substantial</b>	<b>Substantial</b>
Risk(s): The M&E system performance for RUFEP (the predecessor of this project), evaluated in July 2023, was "moderately satisfactory." Despite a dedicated M&E specialist's efforts at the Project Coordination Unit (PCU), challenges included delayed and partial data submissions from partners, affecting timely updates and accurate performance analysis of key indicators. Despite Strategic Partners developing M&E systems, the systems were evaluated as not yet fully operational to comprehensively support macro-level monitorable indicators. Non-compliance with reporting deadlines by some partners created data gaps, impacting comprehensive project evaluations. High staff turnover among partners further complicated data management, particularly for those using manual collection methods. Additionally, the M&E Specialist's reliance on inexperienced interns have impacted the efficiency and depth of M&E activities. These issues may persistently affect the project's M&E arrangements under this project.		
Mitigations: To address these risks, FIRIP will enhance the M&E arrangements at PCU by recruiting : (i) a dedicated ME&KM Officer (senior position) who will handle overarching responsibilities, including the planning process, annual reports, Logframe, lessons learned, official publications, and assisting the Coordinator, (ii) an ME&KM Assistant (junior position) focused on assisting with conducting interviews and stakeholder feedback; organizing workshops and other fora for information exchange and learning; using available information to prepare knowledge		

Risk categories and subcategories	Inherent	Residual
<p>products (write-ups, infographics, audio-visual products); and disseminating information (including print, broadcasting and social media. They will be responsible for developing a robust and user-friendly M&amp;E system, drawing upon the experiences from RUFEP. Once the core staff is established, the definition of M&amp;E responsibilities will extend to incorporating specific digital data collection and reporting tasks into ToRs for implementing agencies and service providers. During a project start-up workshop or at appropriate occasions during the start-up phase, the M&amp;E/KM Officer, with support from IFAD will facilitate a dedicated M&amp;E session. This session will involve engaging stakeholders to review the project's ToC and Logframe, and to discuss the utilization of these management tools in conjunction with the specific requirements of IFAD and potential co-financiers.</p>		
<b>Procurement</b>	<b>Substantial</b>	<b>Substantial</b>
<b>A.1 Legal, Regulatory and Policy Framework</b>	<b>Substantial</b>	<b>Substantial</b>
<p>Risk(s): The Public Procurement Legal Framework is structured with high level Public Procurement Act, 2020 amended in 2023 and Public Procurement Regulations of 2022 with their precedence firmly established. However, there are no procurement manuals. ZPPA approves requests for many direct bidding methods and Deviations, which has a risk of PEs making use of this for use of less competitive methods. Article 39 of PPA puts restriction on the participation of foreign bidders in both NCBs (only citizen bidders and local bidders in partnership with citizen bidders are allowed) and ICBs (foreign bidders can participate but only in partnership with citizen bidders). These exclusions are inconsistent with IFAD procurement framework, as they have a risk of limiting competition. ZPPA reported compliance issues with inconsistent use of procurement bid documents, which has a risk of non-compliant procurement. The national SBDs are not in full compliance with IFAD procurement framework for other IFAD policies. Adherence to evaluation and award criteria provided in the SBDs is low and 10% of PEs do not follow laid down bid receipt and opening procedures. The ZPPA review noticed prolonged delays in execution of contracts in many of the cases, which may result in time and cost overruns affecting project execution. Many cases of improper contract management have also been reported by the Auditor General. Standard templates for RFQ, REOI and Pre-Qualification are not available. Evaluation methodology provides for taking into consideration the total cost of ownership. However, other sustainability related provisions are not fully reflected in the legal framework.</p>		
<p>Mitigations: IFAD project PIMs shall detail the procurement processes to be adopted. The use of less competitive methods beyond thresholds shall be prior reviewed by IFAD, duly reflected in the PIM. IFAD procurement framework shall be applicable for IFAD projects, in cases of inconsistencies with the National procurement framework. IFAD projects shall adhere to procurement methods of approved PP and shall make use of appropriate national SBDs, if available, suitably supplemented with other associated IFADs policies. In absence of suitable national SBDs (e.g. Consultancy Services), IFAD SPDs shall be used. IFAD project procurements shall be in adherence to the evaluation and award criteria given in the bid documents. IFAD projects shall make use of eGP system for all project procurements. IFAD projects shall describe the contract management framework, duly nominating contract managers for larger contracts, in the PIM. Also, adequate contract management capacity of project staff is developed during the initial phases of the project. IFAD projects shall ensure recommended SECAP standards are included in the bid documents, contracts etc.</p>		
<b>A.2 Institutional Framework and Management Capacity</b>	<b>Substantial</b>	<b>Substantial</b>

Risk categories and subcategories	Inherent	Residual
<p>Risk(s): Majority of the PEs do not submit their PPs to ZPPA for review and uploading. More than 50% of PEs did not have funds committed prior to award of contracts, which has a risk of delay in payments. The Zambia Public Procurement Authority (ZPPA) is a regulatory body established under the Public Procurement Act No. 8 of 2020, with clearly defined functions. The involvement of ZPPA in specific procurement requests could result in a conflict of interest in handling of complaints. Compliance issues have been flagged and the PEs do not appear to be fully accountable for their procurement decisions as per the reports of the ZPPA and AGO. e-GP is an integrated system that provides information on procurement opportunities and outcomes, but not all PEs are publishing their information on it. The ZPPA website has a provision to publish procurement data but is not working. Procurement as a profession has not evolved and standards for the qualification and experience for procurement positions are yet to be defined. There appears to be no substantive permanent training programs of suitable quality and content for the needs of the system.</p>		
<p>Mitigations: IFAD project procurements shall prepare yearly Procurement plans in alignment with the approved AWPB, subject to IFAD NO. IFAD projects shall adhere to AWPB and PP to ensure availability of budgets prior contract commitments. IFAD ICO may closely liaise with the GoZ to delink ZPPA from the operational issues of procurement. Project implementing PEs should be fully accountable for their procurement decisions. IFAD project shall make use of the eGP platform for all project procurements. IFAD project procurement staff are equipped with procurement consultant to provide procurement training during the project start-up and to enhance capacities during project procurement implementation. The procurement officers assigned to the project are encouraged to be enrolled in the BUILDPROC certification programs executed by the ITCILO and financed by IFAD. IFAD project procurement processes shall be clearly elaborated in the PIM. Supervision mission will be planned on a yearly basis where IFAD oversight will apply to monitor compliance and suggest improvements to procurement performance.</p>		
<b>A.3 Public Procurement Operations and Market Practices</b>	<b>Substantial</b>	<b>Substantial</b>
<p>Risk(s): ZPPA assessment noted: 1) Poor management of the procurement process, inaccurate / inconsistent quotations; 2) Award of contracts based only on price considerations which may lead to non-eligible bidders being awarded contracts and value for money not achieved; 3) non-commitment of funds prior to contract awards, which delay payments; 4) failure to follow laid down procurement procedures which may result in ineligible expenses. Only 7 out of 50 PEs assessed by the ZPPA during 2022 had appointed contract managers. There was a correlation between non-appointment of contract managers and poor quality of contract delivery. Contract related documents were not maintained by most of the PEs assessed, which may result in non-availability of documents for audit. The timelines for contract completion were significantly affected; contracts were not completed within the contractual periods and in most cases substantially delayed by more than one year. The delayed completion of most of the projects resulted in the community being deprived of access to services that appropriate completion of the contracts was intended to provide. Contract award details are not published, even though mandated vide article 186 of PPR, 2022. Article 91 of PPA provides for Preference and reservation for schemes, without expanding the same in the PPR. Also, the Revised National Micro Small and Moderate Enterprise Development Policy, 2023 doesn't prescribe any reservation schemes for the MSMEs.</p>		

Risk categories and subcategories	Inherent	Residual
<p>Mitigations: IFAD projects shall publish the PP in the eGP system. IFAD project procurements shall be in accordance with the National procurement framework, for selection and contracting. IFAD projects shall describe the contract management framework, duly nominating contract managers for larger contracts, in the PIM. Also, adequate contract management capacities of project staff are developed during the initial phases of the project. Procurement records shall be retained as per the provisions of the IFAD Handbook. Project procurement requirement and contract awards shall be published in the project website as well as in ZPPA website. IFAD projects may also engage with the public and private sector players through stakeholder conferences. IFAD may make use of Domestic preference provisions for International Competitive procurement methods.</p>		
<p><b>A.4 Accountability, Integrity and Transparency of the Public Procurement System</b></p>	Moderate	Moderate
<p>Risk(s): Despite a legal framework against fraud and corruption, there seems to be no systematic detection, prevention, and enforcement of procurement-related corruption cases, which might compromise on fairness and transparency and limit competition. ZPPA engages with the public through various radio programs and Facebook announcements, but the effectiveness of the same in strengthening the public procurement system can't be ascertained. ZPPA website provides procurement information but is not fully functional/updated. There is no evidence that the ZPPA had directly engaged with the CSO for stakeholder consultations. Periodic procurement audits are undertaken by the ZPPA, but AGO doesn't conduct separate procurement audits. However, no co-ordination controls appear to exist. No system of defining the qualification of staff and providing training to them to conduct procurement audits. There is no requirement for the auditors to have knowledge of procurement and there is no formal training program, and no technical support is provided to the auditors.</p>		
<p>Mitigations: All bidding documents shall include reference to the 3 IFAD Policies on Fraud and Corruption, Sexual Harassment and Exploitation, and Anti-Money Laundering. IFAD ICO may engage with the GoZ to institute mechanisms for providing integrity trainings to the stakeholders and engage with the CSO more often and consult them for shaping and strengthening the public procurement framework. Procurement staff and other staff involved in IFAD project procurement shall sign the declaration of code of conduct and shall refrain from all kinds of fraud and corruption. IFAD may also encourage the GoZ to develop a specific code of conduct / code of ethics for procurement. IFAD projects may organise, in collaboration with ZPPA, procurement audit trainings to the AGO staff, to capacitate them to conduct specialised procurement audit. The PMUs shall keep track of internal and external audit findings and recommendation and their implementation. Exception reporting on non-compliance shall be brought to the attention of the Project Steering Committees. This shall be suitably incorporated in the PIM. IFAD supervision missions shall review the audit report, both internal and external, and verify whether any recommendations and the follow up actions taken relevant to procurement. Procurement audit teams shall have qualified procurement specialist.</p>		
<p><b>B.1 Assessment of Project Complexity</b></p>	Moderate	Moderate
<p>Risk(s): FIRIP envisages procurement of non-financial service providers for providing FinTech and AgriTech services, which would involve service level agreements. For providing the financial services, the program may have to enter into agreements with implementing partners (financial institutions). If these agreements do not incorporate appropriate safeguard clauses and performance evaluation framework, there is a risk that the</p>		

<b>Risk categories and subcategories</b>	<b>Inherent</b>	<b>Residual</b>
<p>program funds not being used for the intended purpose. The IPs might also be carrying out procurement activities, due to their inadequate procurement capacity, may have a risk of National/IFAD procurement framework not complied with, compromising on transparency, competition and value for money. Project involves many interdependent contracts, involving many implementing partners.</p>		
<p>Mitigations: The program may make use of the “Agritech and Fintech Providers in East and Southern Africa - A Landscape Assessment” report developed by the ESA in formulating the FinTech and AgriTech interventions. The agreements with the Implementing partners for providing financial services, shall incorporate suitable safeguard clauses and performance evaluation framework. The IPs shall comply with the National/IFAD procurement framework, which should be a part of the agreements. Simplified procurement guidelines may be developed by the PMU, for the use of IPs. The project properly shall sequence the activities, particularly at the startup phase and establish robust co-ordination and reporting mechanisms with the IPs.</p>		
<b>B.2 Assessment of Implementing Agency Capacity</b>	<b>Moderate</b>	<b>Moderate</b>
<p>Risk(s): Procurement strategy is not prepared and followed. Contract and grant agreement templates do not fully comply with IFAD SECAP provisions. Contract Management procedures are lacking and there is no contract management form and contract register is not updated, to ensure effective contract monitoring. Knowledge of IFAD procurement procedures needs to be improved. Substantial use of non-competitive procurement methods. e-GP system is not being effectively utilized. There is no evidence of procurement audit recommendations being implemented and monitored.</p>		
<p>Mitigations: Project Procurement Strategy prepared at the design stage shall be implemented. The contract and grant agreement templates shall be appended with IFAD SECAP standards applicable. The project shall nominate contract managers for large value contracts including grant agreements and a contract monitoring mechanism shall be established. CMT shall be used as an effective contract monitoring tool for risk management. The project shall maintain contract payment monitoring forms. Accounting software shall be used for effective monitoring. Sufficient procurement trainings shall be organized at the startup phase. Use of non-competitive bidding shall be identified in the PP and subject to IFAD prior process beyond PPA defined thresholds. FIRIP shall make use of e-GP system for all project procurement. FIRIP shall institute payment monitoring mechanism and exception reporting for delayed payments and implementation of audit recommendations.</p>		
<b>Project Procurement Overall</b>	<b>Substantial</b>	<b>Substantial</b>
<p>Risk(s): The ZPPA approves requests for many non-competitive bidding requests, which may lead to conflict of interest. Restrictions on the participation of foreign bidders have a risk of limiting competition. ZPPA reported compliance issues in procurement process, which has a risk of non-compliant procurement. The national SBDs are not in full compliance with IFAD procurement framework for other IFAD policies. Compliance issues have been flagged and the PEs do not appear to be fully accountable for their procurement decisions as per the reports of the ZPPA and AGO. Public availability of procurement data is limited. Procurement as a profession has not evolved and standards for procurement positions are yet to be defined and there is no training programs of suitable quality and content for the needs of the system. Procurement record retention needs to be improved. Contracts are substantially delayed. This has a potential risk for project implementation and achievement of project</p>		

Risk categories and subcategories	Inherent	Residual
<p>objectives. Despite a legal framework against fraud and corruption, there seems to be no systematic detection, prevention, and enforcement of procurement-related corruption cases, which might compromise on fairness and transparency and limit competition. AGO doesn't conduct separate procurement audits. No co-ordination controls appear to exist. Project involves many interdependent contracts, involving many implementing partners. Contract and grant agreement templates do not fully comply with IFAD SECAP provisions. Contract Management procedures are lacking to ensure effective contract monitoring. Knowledge of IFAD procurement procedures needs to be improved. Substantial use of non-competitive procurement methods. e-GP system is not being effectively utilized. There is no evidence of procurement audit recommendations being implemented and monitored.</p>		
<p>Mitigations: The use of less competitive methods shall be IFAD prior reviewed. FIRIP shall make use of appropriate national SBDs suitably supplemented with other associated IFADs policies. IFAD projects shall make use of eGP system for all project procurements. Project PIMs shall describe the contract management framework and develop adequate contract management capacity of project staff during the initial phases of the project. The procurement officers assigned to the project shall be encouraged to be enrolled in the BUILDPROC certification programs. Procurement records shall be retained as per the provisions of the IFAD Handbook. Project procurement requirement and contract awards shall be published in the project website as well as in ZPPA website. Procurement staff and other staff involved in IFAD project procurement shall sign the declaration of code of conduct and shall refrain from all kinds of fraud and corruption. The PMUs shall keep track of internal and external audit findings and recommendation and their implementation. Exception reporting on non-compliance shall be brought to the attention of the Project Steering Committees. Procurement audit teams shall have qualified procurement specialist.</p> <p>The project shall establish robust co-ordination and reporting mechanisms with the IPs. The contract and grant agreement templates shall be appended with IFAD SECAP standards applicable. The project shall nominate contract managers for grant agreements and a contract monitoring mechanism shall be established. Accounting software shall be used for effective monitoring of payment delays. Sufficient procurement trainings shall be organized at the startup phase. Use of non-competitive bidding shall be identified in the PP and subject to IFAD prior process beyond PPA defined thresholds. FIRIP shall make use of e-GP system for all project procurement. FIRIP shall institute exception reporting for delayed payments and implementation of audit recommendations.</p>		
<b>Financial management</b>	<b>Substantial</b>	<b>Substantial</b>
<b>Project organization and staffing</b>	<b>Substantial</b>	<b>Substantial</b>
<p>Risk(s): The availability of Licensed Practicing Accountant (LPAs) is evidenced by the recently closed project (RUFEP) which well qualified accounting staff. This shows that the country has a sufficient pool of accounting professionals from which project FM staff can be recruited. The current and past projects have had dedicated finance staff. There is a risk that staff recruitment will be delayed which may affect project implementation. Additionally, recruited staff are unlikely to have solid understanding of IFAD financial management procedures, including the new report-based disbursement model.</p>		
<p>Mitigations: Using the terms of reference established in the PDR, the lead agency will commence the recruitment process as soon as it is notified of the project design approval. Provide training to FM staff to be recruited for the project on IFAD financial management procedures, including the new</p>		



<b>Risk categories and subcategories</b>	<b>Inherent</b>	<b>Residual</b>
report-based disbursement model. Where possible, consider recruiting well performing FM staff from RUFEP to support implementation of the new project.		
<b>Project budgeting</b>	<b>Substantial</b>	<b>Substantial</b>
Risk(s): Budgets for the current IFAD supported project are reasonable. The process of developing the AWPBs is participatory. Approval of the budgets is done by the PSC, and there have been historical delays in prior projects in relation to approval of AWPBs. There is a risk of implementation delays due to late engagement of implementing partners. The PSC should be constituted early to ensure sufficient oversight of the budget preparation process.		
Mitigations: The LPA will ensure that PSC is set up within the first six months of project start-up. Preparation of AWPBs should strictly follow the IFAD guidelines, including submission for review and No Objection 60 days before the start of the fiscal year.		
<b>Project funds flow/disbursement arrangements</b>	<b>Substantial</b>	<b>Substantial</b>
Risk(s): The project is likely to have multiple financing facilities. This could complicate the treasury arrangements leading to delays in accessing funding, thus adversely affecting implementation of project activities. Regardless of the outcome of the debt restructuring process, there is a risk that meeting the projected co-financing targets may be problematic.		
Mitigations: Signing of MoU for the credit guarantee scheme with the relevant within the first six months of entry into force. Inclusion of co-financing in the annual work plans and budgets, clearly mapped to specific activities to enhance accountability.		
<b>Project internal controls</b>	<b>Substantial</b>	<b>Substantial</b>
Risk(s): There are sufficient controls within the government financial systems to effectively manage external funding. There haven't been incidences of government interference with project funds that would cast doubt on successful project implementation. There is a risk that with limited monitoring, the controls in place may not work optimally which could lead to inefficient and inappropriate use of project resources.		
Mitigations: FIRIP should be included in MoFNP's internal audit department's planning cycle, and adequate staff time and resources must be allocated accordingly. Scope of internal audit reviews should include entities implementing the project.		
<b>Project accounting and financial reporting</b>	<b>Substantial</b>	<b>Moderate</b>
Risk(s): Efforts to have the previous project (RUFEP) serve as a pilot for the government accounting system (IFMIS) did not materialise. The system is not tailored for IFAD financial reporting requirements and therefore could impede effective financial accounting of the project, especially due to the complex nature of the project structure.		
Mitigations: Install an off-the-shelf accounting software within the first six months of project entry into force. The system should be tailored to generate financial reports, including interim financial reports in the required format (by category and components of expenditure, and by source of funds).		
<b>Project external audit</b>	<b>Moderate</b>	<b>Moderate</b>
Risk(s): The country's SAI is an independent body reporting to the Zambia parliament and has the relevant structures and capacity to undertake the project external audit. The SAI has experience conducting external audits of the previous IFAD financed projects in the country. These audits are		

<b>Risk categories and subcategories</b>	<b>Inherent</b>	<b>Residual</b>
conducted in accordance with ISSAIs, globally accepted standards, with quality ranging between moderately satisfactory to satisfactory. FMD shall provide adequate capacity building to SAI around IFAD audit requirements. There is a risk that financial and partners institutions (PFSPs) are not equipped with adequate financial controls and lack proper understanding of IFAD finance procedures.		
Mitigations: Timely preparation of audit terms of reference and submission to IFAD for No Objection. Draft financial statements to be submitted to the auditor within three months of the financial year end. FMD to provide capacity building to SAI around IFAD audit requirements. Annual audits of the project, covering the PFSPs (insofar as the project financing is concerned).		
<b>Environment, social and climate impact</b>	<b>Substantial</b>	<b>Moderate</b>
<b>Biodiversity conservation</b>	<b>Low</b>	<b>Low</b>
Risk(s): Zambia is endowed with abundant natural resources and a rich biological diversity, including wetlands and rivers, flora, and fauna, and agro biodiversity. The most serious threats to plant biodiversity and their habitats are deforestation and forest degradation. In northern Zambia, deforestation and forest degradation pose major threats to plant biodiversity. In the eastern, central, and southern regions of Zambia, the primary driver of forest cover loss and degradation is the conversion of forest land to permanent crop agriculture.		
Mitigations: The Project will support green and climate-smart investments along agricultural value chains. In addition, Community-Based Financial Institutions (CBFI) members will receive training in climate-smart and sustainable agricultural practices. In compliance with SECAP requirements, PFIs and will comply with SECAP requirements and IFAD's exclusion list.		
<b>Resource efficiency and pollution prevention</b>	<b>Moderate</b>	<b>Moderate</b>
Risk(s): The main sources of pollution in Zambia have been identified as primarily emanating from mining, industrial and agricultural activities, resulting in widespread damage to biodiversity, goods, and ecological services. Unsustainable utilization of forest and fish resources are also emerging as an important environmental problem in the region and needs serious attention.		
Mitigations: The Project will support the development of financial products for investments in green and climate-resilient technologies across agricultural and non-agricultural value chains. These technologies and practices may include agroforestry, precision agriculture, climate-smart and labour-saving agricultural methods, access to renewable energy, waste management and recycling, climate-resilient rural infrastructure, energy-efficient technologies for processing and value addition, and environmentally friendly packaging. Development of the ESG framework and its implementation by FSP.		
<b>Cultural heritage</b>	<b>Low</b>	<b>Low</b>
Risk(s): Zambia is home to one UNESCO World Heritage Site (Mosi-oa-Tunya / Victoria Falls) and five UNESCO cultural practices and expressions of intangible heritage (Kalela dance, Budima dance, Mooba dance of the Lenje ethnic group of Central Province of Zambia, Makishi masquerade, Gule Wamkulu). There are also several sites that are classified by the National Heritage Conservation Commission (NHCC) as national monuments, cultural sites and historic sites. In addition, each of the over 70 ethnic groups has unique traditions, practices and beliefs, including music, dance, and storytelling, which are important expressions of cultural identity.		

<b>Risk categories and subcategories</b>	<b>Inherent</b>	<b>Residual</b>
Mitigations: Given FIRIP's focus on financial services, agricultural, climate and green innovative solutions, the project interventions are not expected to alter, damage, or remove any tangible or intangible cultural heritage. An Environment and Climate Adaptation Specialist will be hired to ensure that no cultural heritage is damaged. A Grievance Redress Mechanism (GRM) will also be established to address any arising concerns and safeguard Zambia's cultural identity.		
<b>Indigenous peoples</b>	<b>Low</b>	<b>Low</b>
Risk(s): Zambia comprises at least 72 ethnic groups, most of which are Bantu-speaking. About 90% of the population falls into nine major ethnolinguistic groups: the Nyanja-Chewa, Bemba, Tonga, Tumbuka, Lunda, Luvale, Kaonde, Nkoya and Lozi. Although in Zambia there are peoples who identify themselves as indigenous, such as the San people, the Khoe people and the Batwa people, their exact number is not known, and the Government of Zambia does not recognize any specific group as indigenous.		
Mitigations: Considering Zambia's diverse population, FIRIP will not be implemented in areas where indigenous are present. In addition, the project will ensure that its activities have no adverse impacts on the rights of indigenous peoples or the lands, territories, and resources they claim. The project will adhere to IFAD's targeting guidelines to prevent adverse effects on Indigenous lands, resources, or cultural heritage. A Gender and Social Inclusion Officer will be appointed to ensure no significant adverse impacts on Indigenous peoples.		
<b>Community health and safety</b>	<b>Moderate</b>	<b>Moderate</b>
Risk(s): Gender inequality and patriarchal tendencies have a long-term impact on Zambian human and socioeconomic development. Power disparities between men and women have resulted in fewer opportunities for women to hold key decision-making positions and less access to productive resources. This has led to high rates of teen pregnancy, child marriage, and intimate partner violence (IPV), as well as low representation of women in formal employment and limited access to social services.		
Mitigations: Preventing and responding to gender-based violence is one of key priorities for the Government of Zambia. Strengthening CBFIs particularly contribute to women economic empowerment and that the development of gender and youth sensitive financial services and delivery mechanisms linked with financial literacy training will contribute to mitigate risks and redress in-equalities. A gender-transformative approach and strategy will be integrated in the project interventions, especially with smallholder farmers. Building on the RUFEP success and existing CBFIs and partners projects and curricula, FIRIP will integrate household methodologies in training to ensure male and community engagement, achieving balanced household dynamics, and challenging negative gender norms. This includes recruitment and training of Social Inclusion staff, gender audits, curricula assessments, and general training on gender and youth sensitive approaches for financial service development and delivery for FSPs.		
<b>Labour and working conditions</b>	<b>Low</b>	<b>Low</b>
Risk(s): Zambia has a young population and addressing youth employment challenges is critical to ensure the country benefits from a potential demographic dividend. Currently, the share of youth classified as Not in Education, Employment, or Training (NEET) in Zambia is much higher than the regional or global average, with 47 percent of people between the ages of 15 and 35 years not working or unemployed.		

<b>Risk categories and subcategories</b>	<b>Inherent</b>	<b>Residual</b>
Mitigations: Better access to a diverse range of products and services (through client-centric savings, loans, payments, insurance products and delivery mechanism and alternative collateral instruments) result in higher and more stable incomes, decent jobs, more resilient livelihoods, leading to inclusive and green rural economic growth and reduced poverty.		
<b>Physical and economic resettlement</b>	<b>Low</b>	<b>Low</b>
Risk(s): Land allocation in Zambia is governed by the Lands Act of 1995, which classifies land into customary and state categories. Customary land constitutes 94% of the country's total area, with smallholders predominantly cultivating it. FIRIP interventions are not directly linked to access to land for improving rural livelihoods. However, the lack of titling for customary land presents challenges for securing agricultural credit, as banks do not accept proof of land occupation as collateral. Smallholders face significant barriers in accessing credit to increase their income. State land, accounting for 6%, is managed by the President and overseen by various professional bodies.		
Mitigations: Drawing upon lessons learned from RUFEP, FIRIP aims to explore the utilization of movable assets as collateral. This approach may contribute to bridging the access gap and enable a more diverse range of clients to secure the financial support they need. Through client-centric product design supported under the Investment and Operations Financing (IOF), FIRIP intends to scale up warehouse receipts and collateral substitutes, such as joint liability groups (e.g., within VSLAs), personal guarantors, reputational capital (borrowers aiming to maintain creditworthiness with lenders), and track records with lenders (including past loans taken and repaid), as well as contracts and past product delivery with off-takers.		
<b>Financial intermediaries and direct investments</b>	<b>Moderate</b>	<b>Moderate</b>
Risk(s): The project will collaborate with a diverse range of actors within the financial sector. These actors have varying capacities in terms of developing and implementing Environmental, Social, and Governance (ESG) policies and strategies.		
Mitigations: The PCU will assess if the Partnering Financial Service Providers (PFSP) have in place environmental and social systems, procedures, and capacities for assessing, managing, and monitoring risks and impacts of direct investments and FI subprojects; and (ii) a portfolio risk-management framework that ensures a return on investment and sustainability. The new financial services supported under the IOF will need to meet basic ESG principles and standards, in line with the Regulation currently developed and supported under component 1.		
<b>Climate change</b>	<b>Substantial</b>	<b>Substantial</b>
Risk(s): Drought, erratic rainfall, and flooding are likely to have adverse effects on crop yield and productivity due to water scarcity, increased prevalence of pests and diseases, and intermittent waterlogging of the soil. Increased temperatures and erratic rainfall may also necessitate adapting and adjusting crop planting, sowing, and harvesting schedules.		
Mitigations: The Project will promote environmentally friendly and climate-smart investments. Moreover, members of Community-Based Financial Institutions (CBFIs) will receive training in sustainable and climate-smart agricultural practices and technologies. Moreover, improved access to a diverse range of financial services, including savings, insurance, payment products as well as emergency loans, enhance the resilience of target populations against climate change related shocks and extreme weather events.		
<b>Stakeholders</b>	<b>Substantial</b>	<b>Substantial</b>

<b>Risk categories and subcategories</b>	<b>Inherent</b>	<b>Residual</b>
<b>Stakeholder engagement/coordination</b>	<b>Moderate</b>	<b>Moderate</b>
Risk(s): Stakeholders from both the public and private sectors were involved in consultations during the preparation of the PCN and PDR stage. Throughout the mission, these stakeholders attended a session where the project's goal, objectives, approach, and theory of change were presented to gather their feedback. The IFAD Country Office (ICO) also plays an active role in the Agriculture Donors Working Group and maintains significant relationships with stakeholders within these groups. Furthermore, the ICO has developed a Country Partnerships Engagement Plan (CPEP) to identify and assess potential collaborations for IFAD's work in the country. However, the increasing number of partners and players in the sector raises the risk of duplicating activities and overlapping efforts. Additionally, there is a risk of policy cohesion gaps, resulting in stakeholders operating in silos and engaging in similar activities, which could minimize the impact on the ground.		
Mitigations: Throughout the full design process, a consultative approach involving relevant stakeholders has been introduced to identify and examine further potential collaboration areas, both financial and non-financial (e.g., Technical Assistance). During the project's implementation, stakeholder meetings will be organized to facilitate knowledge sharing and information dissemination, thereby enhancing the implementation of project activities. The project will also maintain constant communication with relevant stakeholders concerning the support of policy and regulatory frameworks, ensuring cohesion among stakeholders.		
<b>Stakeholder grievances</b>	<b>Substantial</b>	<b>Substantial</b>
Risk(s): The project will engage with a diverse array of stakeholders, including smallholder farmers, CBF1 promoters, and financial institutions. This engagement, coupled with increased access to diversified financial services, may pose a risk that stakeholders' grievances might not be recorded and resolved efficiently and promptly.		
Mitigations: The Project will establish a multi-level grievance redress mechanism (GRM) to resolve disputes arising from project development, implementation, and operation. All stakeholders will be informed about the GRM and educated on how to submit complaints and follow up on the resolution of any grievances. The project will improve the existing grievance mechanisms for digital financial services by further digitization to make filing of complaints easier for low-income rural customers and automatically lodge complaints falling onto the respective responsibilities of ZICTA and BOZ. These actions will make the mechanism more agile and client responsive and largely reduce processing and response times.		